Tunisian Saudi Bank
البنك التونسي السعودي

التقرير السنوي 2019

Tunisian Saudi Bank
البنك التونسي السعودي

التقرير السنوي 2019

شركة خفية الاسم رأس مالها 100 مليون دينار تونسي
32 نهج الهادي الكرّاي 1082 تونس
الهاتف : 000 243 70 (216+)
الفاكس : 233 753 71 (216+)
السويفت : TSIDTNTT
المعرّف الوحيد بالسّجّل الوطني للمؤسّسات : 0013026E

التقرير السنوي

2019

الفهرس

07 المحيط الاقتصادي

11 نتائج البنك التونسي السعودي

17 نشاط البنك التونسي السعودي

27 القوائم المالية للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2019

أعضاء
مجلس الإدارة

المملكة العربية السعودية

السيّد عبد الرّحمان محمّد رمزي عدّاس
رئيس مجلس الإدارة

السيّد جاسر بن عبد الكريم الجاسر
عضو

السيّد فيصل محمّد الشّريف
عضو

السيّد ميسر أنور نويلاتي
عضو

السيّد ريّان بن محمّد نقادي
عضو

السيّد إيهاب يوسف لنجاوي
عضو

الجمهورية التونسية

السيّدة آمال بوغديري
عضو

السيّد زهير عطاء اللّه
عضو

السيّد توفيق عبّاس
عضو

السيّد لطفي الحبيب
عضو

السيّد منذر الخميري
عضو

السيّد عبد الحميد رزام
عضو مستقل

الإدارة العامة

السيّد جمال الدّين بن الحاج عبد الله
المدير العام

السيّدة أمال ريحان
الكاتبة العامة

كلمة رئيس مجلس الإدارة
إلى الجمعية العامّة العادية

بسم الله الرّحمن الرحيم،

حضرات السادة ممثلي المساهمين:

يشرفني أن أقدّم لحضراتكم أصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء مجلس الإدارة التقرير السنوي الخامس عشر لنشاط البنك التونسي السعودي منذ حصوله على رخصة تعاطي نشاط البنك الشمولي في 25 أفريل 2005 وكذلك القوائم المالية الموقوفة في 31 ديسمبر 2019.

لقد أفرز نشاط البنك لسنة 2019 نتيجة سلبية بـ 2.8 م د مقابل نتيجة إيجابية خلال سنوات 2016 و2017 و2018 على التوالي بـ 5.3 م د و2.2 م د و0.3 م د.

وتمثل نتيجة سنة 2019 منعرج، حيث بعد تسجيل نتائج سلبية خلال سنوات 2012 – 2015 بحوالي 52 م د تحسنت نتائج البنك وأصبحت إيجابية في سنوات 2016 و2017 و2018. ويرجع المنحى السلبي الجديد إلى عديد العوامل منها بالأساس:

◊ السياسة النقدية التقييدية للبنك المركزي التونسي بصفة عامة والمؤشر الترتيبي الجديد المتعلق بالقروض على الودائع الذي ترتب العمل على احترامه ارتفاع في كلفة الإيداعات والاقتراض من ناحية بحوالي 6 م د ودفع خطايا بحوالي 2 م د جرّاء عدم احترام المؤشر المستهدف من ناحية أخرى.

◊ ارتفاع المخصصات الإضافية بـ 11 م د بعنوان محفظة القروض المتعثرة في طور النزاعات (180 م د) والتي تتميز باحتمالات استخلاص ضعيفة نتيجة وضعية المدينين وضعف الضمانات وطول إجراءات التقاضي وتبقى هذه المحفظة عائق لتطوير نشاط البنك علما وأنّ المخصصات المتراكمة بعنوان هذه المحفظة بلغت 52 م د في نهاية 2019.

◊ تطور إيرادات الاستغلال البنكي بـ 5.5 % أي من 87.6 م د سنة 2018 إلى 92.5 م د لسنة 2019 في حين تطورت أعباء الاستغلال البنكي بـ 17.9 % خلال نفس الفترة (43.4 م د سنة 2019 مقابل 36.8 م د سنة 2018) ممّا أدّى إلى تراجع الناتج البنكي الصافي بـ 3.4 %.

◊ ويفسر ارتفاع هذه الأعباء بارتفاع نسبة الفائدة بالسوق النقدية والمنافسة على استقطاب الإيداعات حيث تتوزع الزيادة لحدّ 3.3 م د في شكل فوائد مدفوعة للحرفاء و2.9 م د فوائد إضافية مدفوعة عند الاقتراض بالسوق النقدية.

◊ التحكم في نشاط الإقراض تماشيا مع صعوبة استقطاب الودائع بكلفة مقبولة وتأثير ذلك على حجم الفوائد والعمولات المستلمة،

◊ احترام نسبة الفائدة المشطة وما ترتب عنه من نقص في الفوائد والعمولات بعنوان نشاط التمويل حيث بلغت على سبيل المثال بالنسبة للحسابات المدينة حوالي 900 أد.

علما وأنّ البنك واصل التحكم في التكاليف العامة للاستغلال 10 م د مقابل 9.4 م د سنة 2018 وفي تكاليف الأجور 22.2 م د مقابل 21.8 م د سنة 2018.

وعلى مستوى النشاط، وبالرغم من احتداد أزمة السيولة التي شهدها القطاع المصرفي التونسي خلال سنة 2019 ومحدودية قدرات البنك على مسايرة الارتفاع المشط في نسبة الفائدة الممنوحة من قبل العديد من البنوك وحرصه على الامتثال لما تمّ الاتفاق عليه بخصوص تسعيرة التوظيفات فقد تطورت ايداعات الحرفاء بـ 9.3 % لتبلغ 560.6 م د سنة 2019 مقابل 513 م د سنة 2018 ممّا مكّن البنك من مواصلة نشاطه حيث تطورت المستحقات الصافية على الحرفاء من 603.9 م د سنة 2018 إلى 635.1 م د سنة 2019 أي بزيادة بـ 5.2 % علما وأنّ المجموع الخام للقروض تطور من 832.4 م د إلى 887.7 م د سنة 2019 أي بزيادة 54.8 م د أو 6.6 %.

وباعتبار مواصلة البنك تدعيم الديون المعنية بالمخصصات اللازمة حيث تمّ رصد 21.5 م د سنة 2019 علاوة على المخصصات الإضافية بـ 11 م د وتبلغ نسبة تغطية الديون المصنفة 70 % وهي من أعلى النسب بالقطاع.

حضرات السادة ممثلي المساهمين:

تلك هي أبرز جوانب أنشطة البنك خلال سنة 2019 وما انجرت عنه من نتائج وستجدون صلب التقرير الذي بين أيديكم كل التفاصيل والإيضاحات.
وفي الختام أودّ أن أجدّد أخلص عبارات الشكر إلى السلطات التونسية والسعودية على مساندتها للبنك وعلى ما تبديه من دعم كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء مجلس الإدارة على ما يبدونه من جهد لتحقيق أهداف البنك وإلى إدارة البنك التنفيذية وكافة الموظفين الذين يسعون بجد واخلاص في دفع مسيرة البنك للتقدم والنمو.
و السّلام عليكم و رحمة اللّه و بركاته

رئيس مجلس الإدارة
عبد الرحمان محمد رمزي عداس

البنك
التونسي السعودي

الاسم	البنك التونسي السعودي
تاريخ التّأسيس	30 ماي 1981
الغرض	بنك شمولي تحصّل بتاريخ 25 أفريل 2005 على الترخيص لتعاطي مختلف العمليات المصرفية
رأس المال	100 مليون دينار تونسي

توزيع رأس المال بالألف دينار

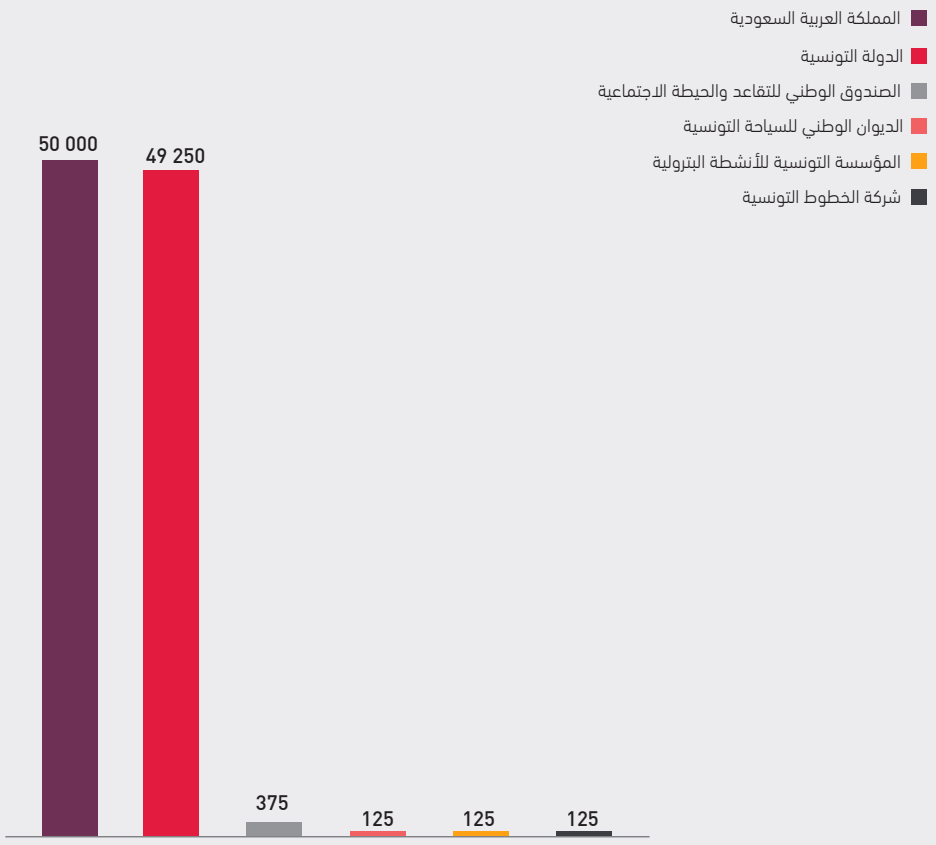

المحيط
الاقتصادي

الوضع الاقتصادي العالمي

بلغت نسبة النمو العالمي حسب صندوق النقد الدولي 2,9 % سنة 2019 مقابل 3,6 % سنة 2018.

وتحسنت وضعية التشغيل في الأشهر الأخيرة من عام 2019 في البلدان الصناعية الرئيسية، حيث انخفض معدّل البطالة في الولايات المتّحدة إلى 3,5 % مقابل 3,9 % في نهاية عام 2018. كما انخفض هذا المعدّل في اليابان ليبلغ 2,2 % في نوفمبر 2019،

أمّا بالنسبة لمنطقة اليورو، فقد استقّر معدل البطالة في حدود 7,5 % في نوفمبر 2019 مقابل 7,9% في 2018.

وفيما يتعلق بتطورات أسعار الاستهلاك، تسارعت معدلات التضخم في الأشهر الأخيرة من 2019 في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية لا سيما مع ارتفاع أسعار الطاقة. و بالتالي ارتفعت الأسعار عند الاستهلاك في منطقة اليورو بنسبة 1,3% خلال شهر ديسمبر2019 مقابل 1 % في نوفمبر وفي الولايات المتحدة الأمريكية سجلت نسبة تضخم بـ 2,3 % مقابل 2,1 % في نوفمبر.
وفيما يخص مؤشرات البورصة الدولية، سجلت السوق المالية الدولية أداء إستثنائي لمؤشرات البورصة في عام 2019، حيث ارتفعت المؤشرات الأمريكية داو دجونس ونزداك على التوالي بـ 22,3% و35,2 % وذلك بفضل الأداء الجيد للنمو والتشغيل في الولايات المتحدة التي كان لها تأثير إيجابي على الأسواق المالية لشركائها الرئيسيين، وخاصة اليابان، بزيادة في مؤشر نيكاي بنسبة 18,2 % وكذلك أسواق الأسهم الأوروبية، ولا سيما باريس التي سجّل فيها مؤشر كاك 40 زيادة قدرها 26,4%.
وتميزت أسواق العملات الأجنبية الدولية خلال عام 2019، بانخفاض طفيف في العملة الأوروبية تجاه الدولار الأمريكي حيث انخفض اليورو إلى 1,121 دولار في نهاية ديسمبر 2019 مقابل 1, 147 دولار في نهاية الشهر نفسه من عام 2018.

تطوّر النمو الاقتصادي (%)		
المناطق	سنة 2018	سنة 2019
العالم	3,6	2,9
البلدان المتقدمة	2,2	1,7
الولايات المتحدة الأمريكية	2,9	2,3
منطقة الأورو	1,9	1,2
اليابان	0,3	1,0
البلدان الصاعدة	4,5	3,7
الصين	6,6	6,1
الهند	6,8	4,8
البرازيل	1,1	1,2
روسيا	2,3	1,1

الوضع الاقتصادي الوطني

بلغت نسبة النمو في تونس سنة 2019، 1,4 % مقابل 2,5% سنة 2018.ممّا يعكس ضعف النشاط الاقتصادي رغم تحسن بعض المؤشرات المتعلقة بقطاع السياحة والحصاد الاستثنائي للحبوب، بالإضافة إلى الاستئناف التدريجي لإنتاج الفسفاط ومشتقاته. ويرجع الضعف في النشاط إلى عوامل خارجية، لا سيما انخفاض الطلب الذي نشأ في منطقة اليورو والذي أثّر سلبا على الصناعات التحويلية المخصصة للتصدير، وإلى عوامل داخلية مثل انخفاض صابة الزيتون والصعوبات المستمرّة في قطاع الهيدروكربونات.

السياحة

ارتفع تدفقات السياح الأجانب سنة 2019 بنسبة 15,4 % مقابل 20,5% سنة 2018، ويتعلق هذا التدفق بحوالي 8 ملايين سائح. وشمل السياح الأوروبيين (15,6 % مقابل 42 % في سنة 2018) والسياح المغاربة بنسبة (15,5% مقابل 11 % سنة 2018).
كما عرفت المقابيض السياحية بالعملة ارتفاعا بـ 35,7 % مقابل 46,3 % سنة 2018 لتصل إلى حوالي 5.619 مليون دينار.

الأسعار

تطور مؤشر الأسعار في ديسمبر 2019 بحساب الانزلاق السنوي بـ 6,1 % مقابل 7,5 % سنة 2018.
ويعزى هذا الانخفاض في نسبة التضخم إلى التباطؤ الذي اتسم به تطور أسعار المواد الغذائية و المشروبات (5,8 % مقابل 6,0 %) و مواد الملابس و الأحذية (7,3 % مقابل 8,7 %) وخدمات النقل (2,2 % مقابل 13,2 %) و التعليم(5,2 % مقابل 8,2 %) و الترفيه و الثقافة (5,0 % مقابل 7,8 %).

وعلى كامل السنة، بلغت نسبة التضخم 6,7 % مقابل 7,3 % قبل سنة 2018.

التجارة الخارجية

تطورت المدفوعات الخارجية خلال سنة 2019 على أساس ضعف النشاط الاقتصادي بعد تباطئ النشاط الفلاحي وتراجع الإنتاج الصناعي والطاقة الذي أثر سلبا على نشاط القطاعات التصديرية.

وتبعا لذلك أسفر ميزان المدفوعات الجارية عن عجز بـ 10,0 مليارات دينار، أي 8,8 % من إجمالي الناتج المحلي (مقابل11,1% في 2018).

وباعتبار تطور المداخيل السياحية والتحويلات بعنوان العمل، بلغت التحويلات الصافية 15,2 مليار دينار وأسفرت عن فائض لميزان المدفوعات بـ 5.226 مليون دينار ساهم في الترفيع من الاحتياطي من العملة الذي بلغ 19.465 مليون دينار أي ما يعادل 111 يوم توريد مقابل 13.974 مليون دينار سنة 2018 أي 84 يوم توريد.

البند	2017	2018	2019
1) المدفوعات الجارية % من اجمالي الناتج المحلي	**-9.870** **-10.2**	**-11.722** **-11.1**	**-10.014** **-8.8**
السلع (قبل تكاليف الشحن)	- 12.841	- 15.747	- 15.926
الخدمات	+ 739	+ 1.897	+ 3.549
مداخيل العوامل و التحويلات الجاري	+ 2.232	+ 2.128	+ 2.363
2) العمليات برأس المال و العمليات المالية	**+ 9.868**	**+ 13.375**	**+ 15.240**
عمليات برأس المال	+ 445	+ 340	+ 401
الاستثمارات الخارجية (المباشرة و في المحفظة)	+ 1.807	+ 2.509	+ 2.379
استثمارات أخرى	+ 7.616	+ 10.526	+ 12.460
الحاصل العام	**-2**	**+1.653**	**+5.226**

السوق في ما بين البنوك والعمليات النقدية

واصل معدل حاجيات البنوك من السيولة، في انخفاضه حيث بلغ 12.236 مليون دينار في الربع الأخير من سنة 2019 مقابل 14.095 مليون دينار في الربع الثالث من سنة2019.

نسبة الفائدة في السوق النقدية

إنّ تحسن مستوى السيولة في السوق النقدية خلال الربع الأخير من سنة 2019، ادّى إلى انخفاض طفيف لمعدل نسبة الفائدة الشهرية حيث تعدّى من 7,83 % خلال الثلاثي الثالث إلى 7,81 % خلال الثلاثي الأخير من سنة 2019.

سوق الصرف

سجل سعر صرف الدينار في السوق ما بين البنوك في سنة 2019 ارتفاعا بـ 7,0 % مقابل الدولار الأمريكي وبـ9,1 % إزاء الأورو وبـ 5,6 % تجاه اليان الياباني وبـ 7,4% مقابل الدرهم المغربي.

سوق البورصة

أقفل المؤشر المرجعي تونداكس في شهر ديسمبر 2019 في مستوى 7.122,1 نقطة، أي بارتفاع بـ 1,0% بالمقارنة مع نهاية شهر سبتمبر 2019 وبانخفاض قدره 2,1 % بعنوان سنة 2019 مقابل مردود بـ 15,8% في سنة 2018.

وقد عرفت أغلب المؤشرات القطاعية مردودا سلبيا بنسب تراوحت بين 0,2-% لمواد الاستهلاك و 23,9 -% لمواد البناء، فيما سجلت اربعة مؤشرات فقط مردودا إيجابيا بنسب تراوحت بين 0,2 % (البنوك) و 7,9% (التأمين).

وبلغ المعدل اليومي للتداول 6,4 مليون دينار بعنوان سنة 2019 مقابل 10,1 مليون دينار في سنة 2018 .

وبلغت نسبة المساهمة الأجنبية في رسملة البورصة مستوى 24,7% في موفي سنة 2019.

تطور مؤشرات البورصة		
	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
مؤشر تونداكس بالنقاط	7.121,1	7.271,7
رسملة البورصة (م د)	23.724	24.380
رسملة البورصة / إجمالي الناتج المحلي (%)	20,7	23,1
عدد الشركات المدرجة	81	82
النسبة الشهرية للسيولة (%)	37	50

ثِقة
وأكثر...

نتائج البنك التونسي السعودي

نتائج
البنك التونسي السعودي

تطور نتائج البنك

1 - النّاتج البنكي الصافي

أفرزت الوضعية المالية للبنك المقفلة في نهاية سنة 2019 تراجعا للناتج البنكي الصافي حيث انخفض من 50,7 م د في نهاية ديسمبر 2018 إلى 49 م د في نهاية ديسمبر 2019 أي بتراجع قدره 1,7 م د أو 3,4%

الوحدة = ألف دينار

	ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	التغييرات	
			المبلغ	%
إيرادات الاستغلال البنكيّ	**87 623**	**92 458**	**4 835**	**5,5**
فوائد مستلمة وإيرادات القروض	53 229	61 986	8 757	16,5
فوائد التّوظيف	403	716	313	77,7
عمولات	15 524	14 632	-892	-5,7
أرباح المحفظة التّجاريّة والعمليّات الماليّة	7 417	3 123	- 4 294	-57,9
أرباح محفظة الاستثمار	11 050	12 001	951	8,6
أعباء الاستغلال البنكيّ	**(36 863)**	**(43 416)**	**(6 553)**	**17,8**
النّاتج البنكي الصّافي	**50 760**	**49 042**	**1 718**	**(3,4)**

وتبرز عناصر النّاتج البنكي الصّافي:

◊ تباطء في نسق تطور الإيرادات حيث تعدّت من 88 م د إلى 92 م د أي تطور بـ 5,5% مقابل تطور بـ 26,5 % في نهاية 2018
◊ تطور بـ 16,5 % في الفوائد المستلمة وإيرادات القروض سنة 2019 مقابل 28 % سنة 2018 ويعود ذلك إلى التخفيض في نسق القروض المسندة سعيا لاحترام مؤشر القروض/الودائع.
◊ تراجع في العمولات بـ 5,7 % جراء التخفيض فيها لاحترام نسبة الفائدة المشطة بالنسبة لمختلف القروض
◊ تطور أعباء الاستغلال البنكي بـ 17,8 % وذلك نتيجة ارتفاع نسب الفائدة بالسوق النقدية واشتداد أزمة السيولة الذي أفرز ارتفاع في كلفة الموارد.

تطور الناتج البنكي الصّافي (م.د)

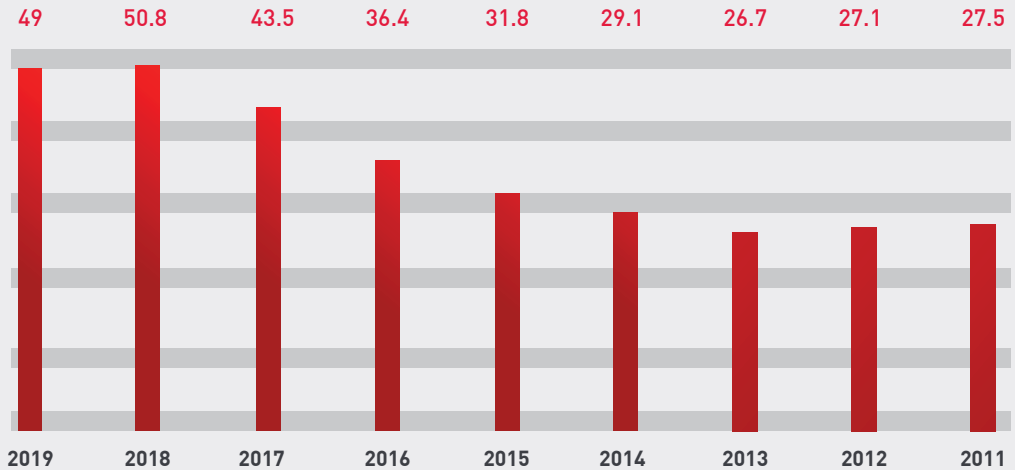

- بلغت الإيرادات غير البنكية المتأتّية من العمليّات المالية ومن محفظة الأسهم 15,1 مليون دينار مقابل 18,5 مليون دينار في 2018. ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى التراجع المسجل في عمليات الصرف باعتبار الأرباح الاستثنائية المسجلة في 2018 على هذا المستوى. وقد بلغت حصّتها من النّاتج البنكي الصّافي 30,8 % سنة 2019 مقابل 36,4 % سنة 2018.

هيكلة النّاتج البنكي الصّافي

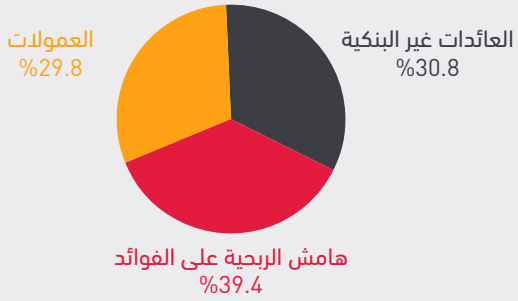

◊ شهد هامش الربحية على الفوائد تطورا مقارنة بسنة 2018 حيث ارتفع من 16,8 مليون دينار إلى 19,3 مليون دينار.

تطور هامش الربحية على الفوائد (م.د)

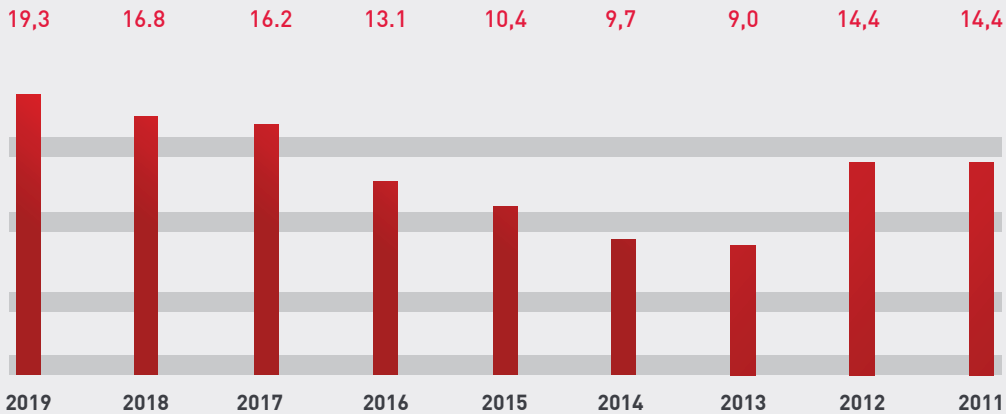

2 -النفقات العامّة

سجّلت الأجور وأعباء الاستغلال العامّة استقرار نسبي، حيث بلغت 31,9 مليون دينار في سنة 2019 مقابل 31,6 مليون دينار في سنة 2018.

الوحدة = ألف دينار

	2016	2017	2018	2019	الفارق
أعباء الاستغلال العامّة	6 174	6 794	9 433	10 031	598
الأجور	17 226	19 554	22 179	21 835	- 344
المجموع	**23 400**	**26 348**	**31 612**	**31 866**	**254**

وبلغت نسبة تغطية الأجور بالعمولات 66 % في نهاية سنة 2019 مقابل 70 % في نهاية سنة 2018. وباعتبار النّفقات العامّة، فقد بلغ مؤشّر الاستغلال في نهاية سنة 2019 (بدون اعتبار الاستهلاكات)، 65 % مقابل 62,3 % في سنة 2018.
ويفسر التحكم في الأجور أساسا إلى انخفاض عدد موظفي البنك سنة 2019 بنسبة 2.8 %

تطوّر مؤشّر الاستغلال

تطوّر نفقات الاستغلال (م.د)

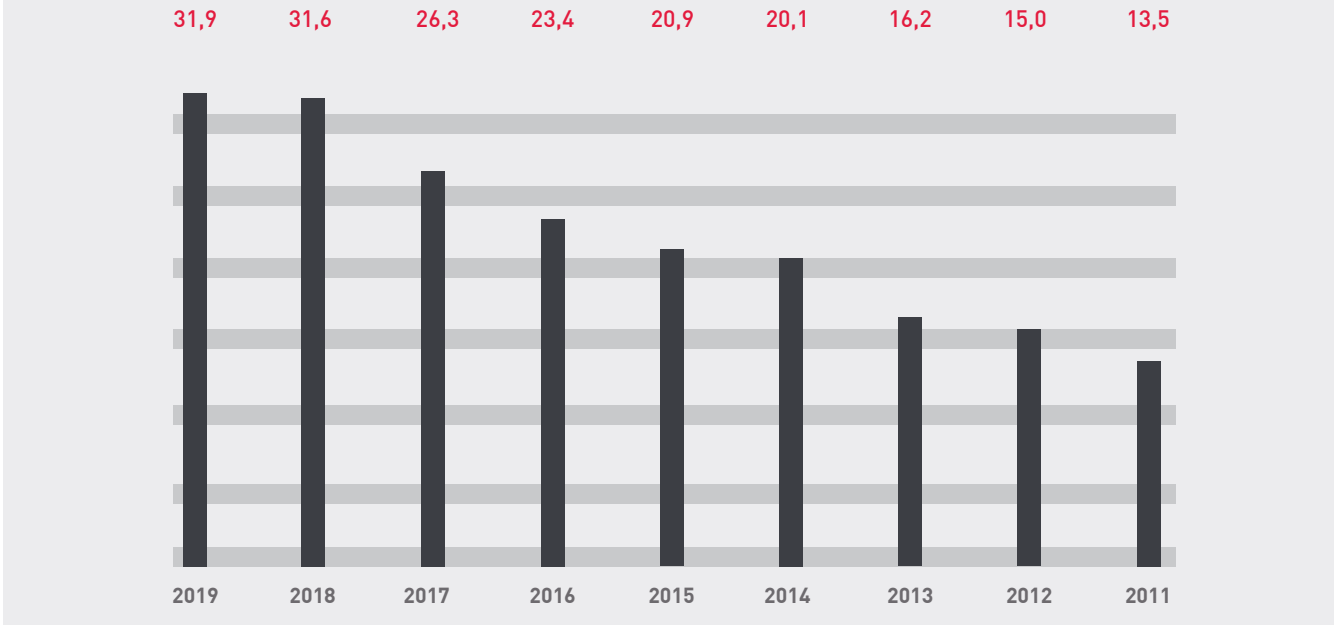

3 -النتيجة الخام للاستغلال

بلغ حجم النتيجة الخام للاستغلال (أي قبل المخصّصات والاستهلاكات) 17,2 م د في نهاية سنة 2018 مقابل 19,2 م د في نهاية سنة 2018 أي بتراجع قدره 2 م د أو 10,4 %.

تطوّر النتيجة الخام للاستغلال (م.د)

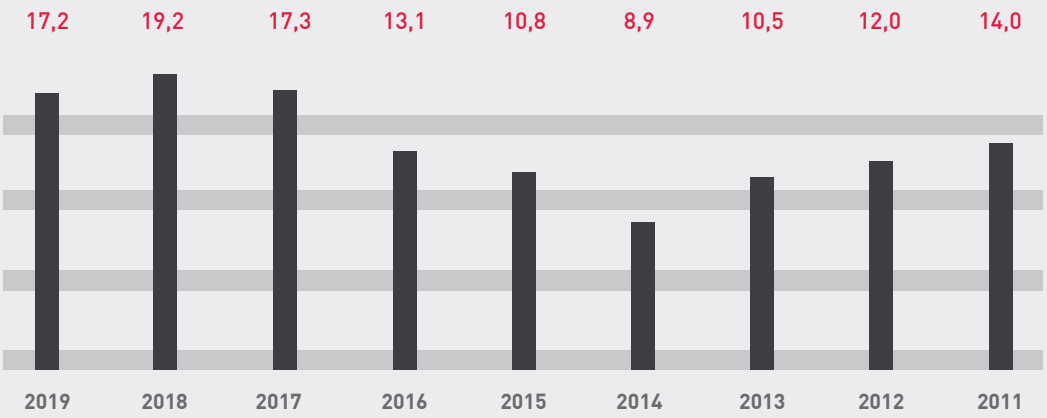

4 -النتيجة الصّافية

بلغت النتيجة الصّافية مبلغا سلبيا قدره 2,8م د في سنة 2019 مقابل 0,3 م د في سنة 2018 أي بتراجع قدره 3,1 م د

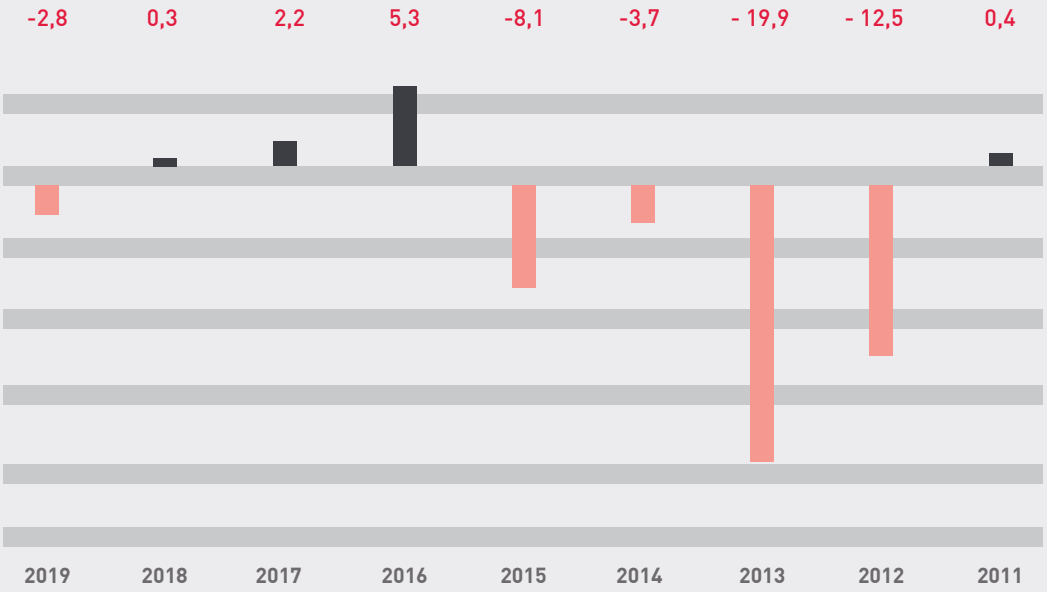

عشرة
وأكثر...

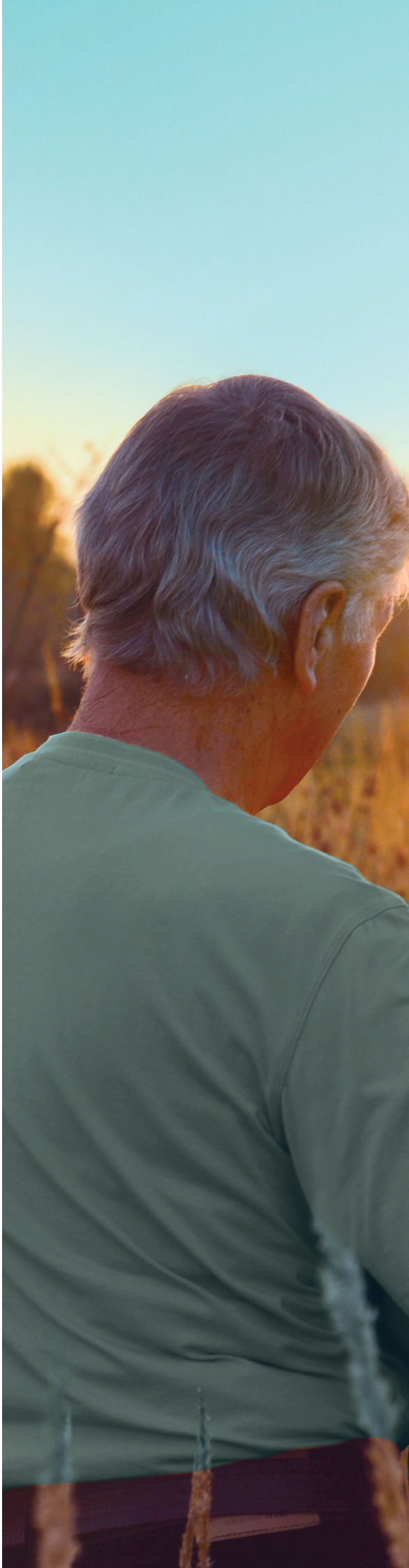

نشاط البنك التونسي السعودي

نشاط
البنك التونسي السعودي

ا.موارد البنك

بلغت موارد البنك في 31 ديسمبر 2019 مبلغا قدره 729 م د مقابل 671,4 م د في 31 ديسمبر 2018 مسجّلة بذلك تطورا بـ 8,6 %.

الوحدة = مليون دينار

	2018	2019
أموال ذاتية	140,8	138,4
اقتراضات خارجية	7,1	9,9
الاقتراضات الأخرى	10,5	20,1
إيداعات الحرفاء	513,0	560,6
المجموع	**671,4**	**729**

ودائع الحرفاء

ارتفعت ودائع الحرفاء في 31 ديسمبر 2019 إلى 560,6 م د مقابل 512,9 م د في 31 ديسمبر2017 مسجّلة بذلك زيادة بـ 47,6 مليون دينار أو 9,3 %

الوحدة = مليون دينار

	2018	2019	التغييرات	
			المبلغ	%
حسابات إيداع تحت الطّلب	168 718	175 122	6 404	3,8
حسابات إيداع لأجل	**267 833**	**300 637**	**32 804**	**12,2**
منها شهادات إيداع	22 000	26 500	4 500	20,4
حسابات الادّخار	70 587	77 530	6 943	9,8
حسابات أخرى	5 841	7 297	1 456	24,9
المجموع	**512 979**	**560 586**	**47 607**	**9,3**

تطوّر ودائع الحرفاء (م د)

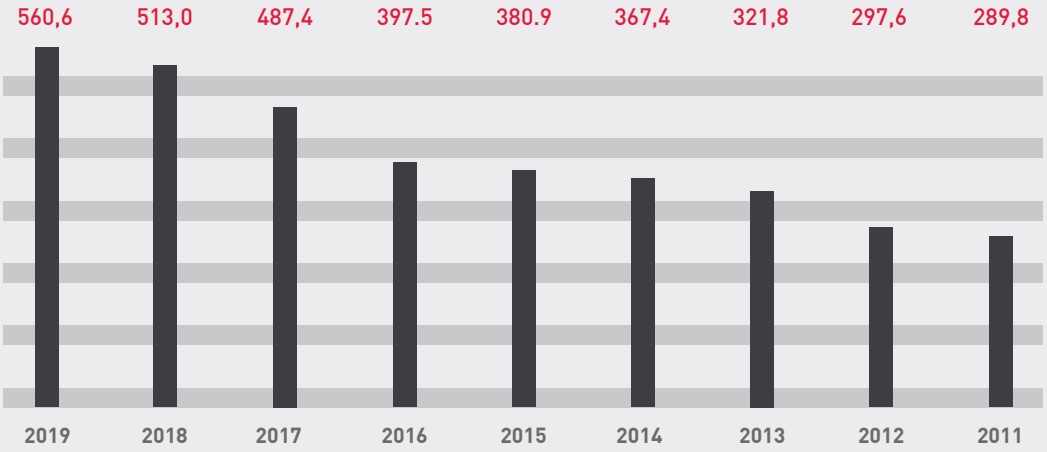

هيكلة ودائع الحرفاء

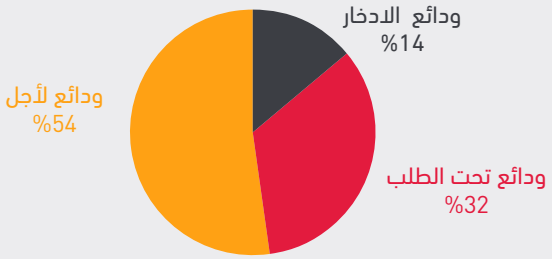

II.تدخّلات البنك

1 -القروض

شهدت تدخّلات البنك تراجعا على مستوى المصادقات والتعهدات والأموال المسحوبة المرتبطة بالنّشاط المتوسّط والطويل المدى خلال سنة 2019.
ودون اعتبار الالتزامات بالتّوقيع، تتوزع تدخّلات البنك كالآتي:

الوحدة = مليون دينار

	2017	2018	2019
المصادقات	123,0	72,4	60,5
التعهّدات	91,5	88,3	53,1
الأموال المسحوبة	82,3	94,3	70,9

وتتوزّع هذه التدخّلات في نهاية سنة 2019 حسب القطاعات كالآتي:

تمويلات البنك لسنة 2019

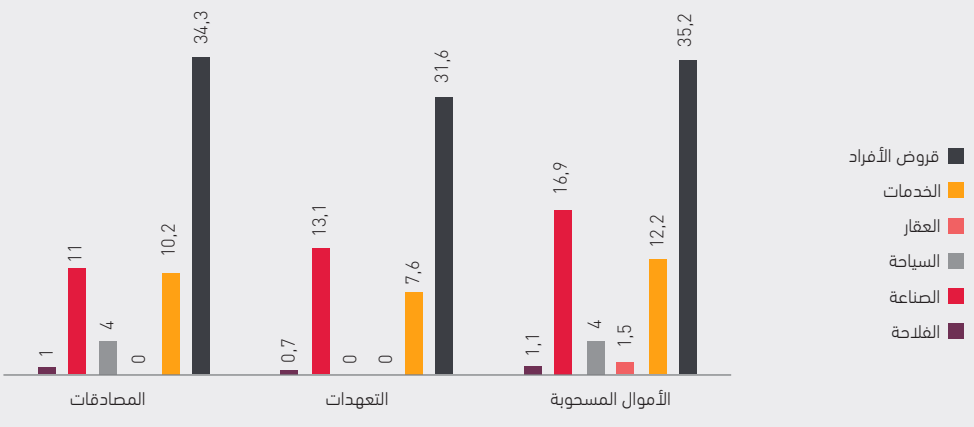

2 -الاستحقاقات الصافية

سجّلت الاستحقاقات الصّافية لقروض الحرفاء خلال سنة 2019 تطورا بـ 31,2 م د أو5,2 % بالمقارنة مع إنجازات 2018.

تطوّر الاستحقاقات الصّافية لقروض الحرفاء (م د)

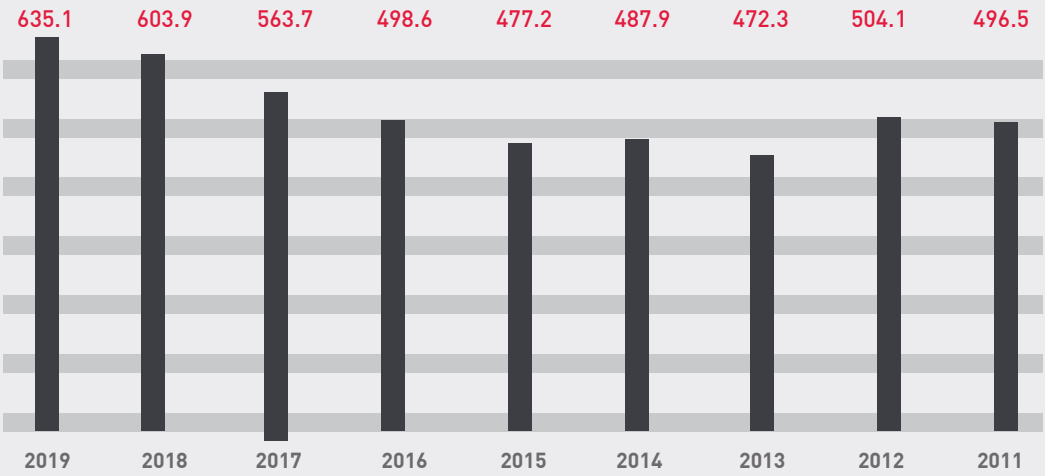

توزيع القروض بين الأفراد والمهنيين والمؤسسات

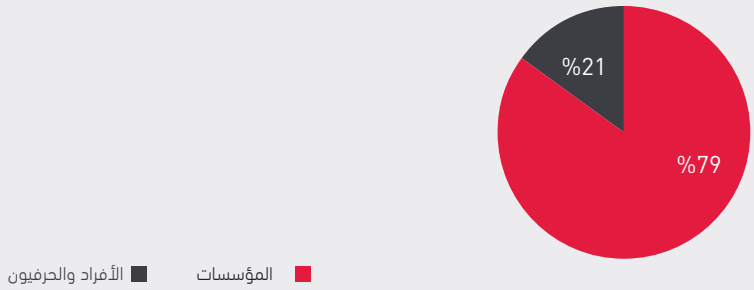

ومن ناحية أخرى، تتوزّع الاستحقاقات الخام للقروض بحسب نوعية القرض كالآتي:

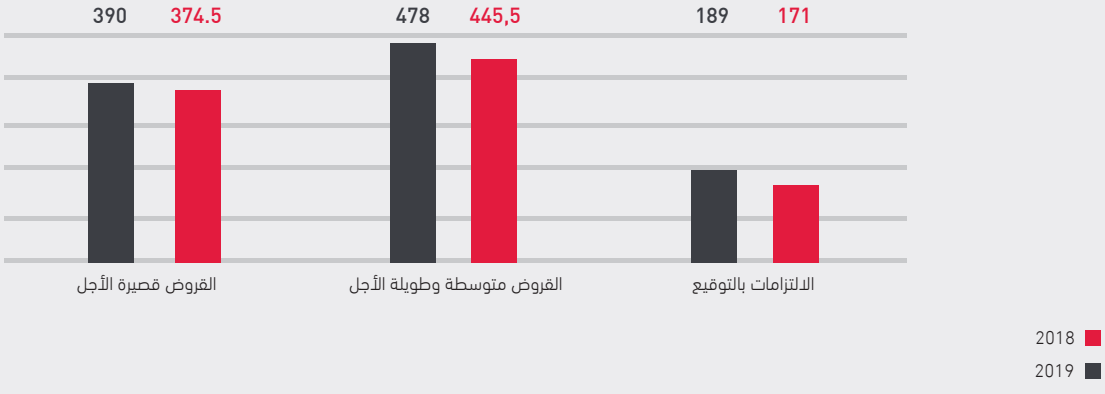

3 -محفظة الاستثمار

بلغت محفظة الاستثمار الصّافية 107 م د في 2019 مقابل 108,5م د في 2018 مسجلة بذلك تراجع بـ 1,5 م د.

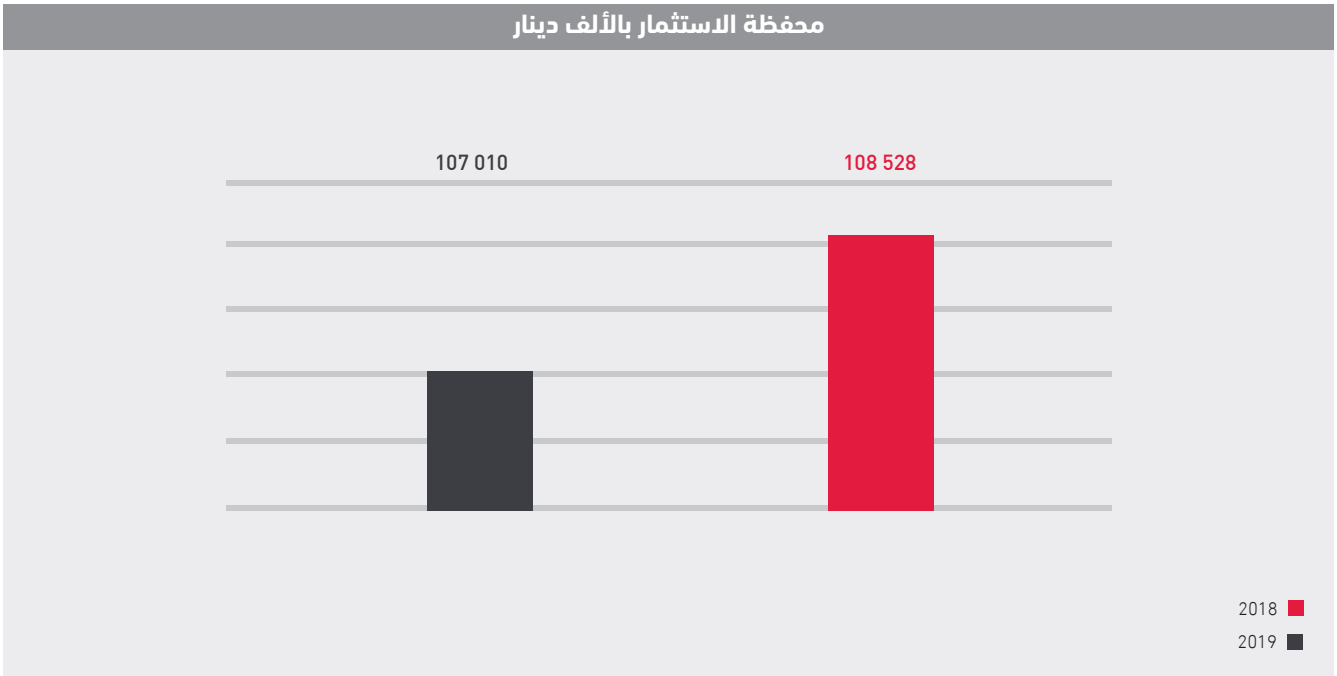

III.العمليات مع الخارج

انخفض الحجم الجملي للمعاملات المتداولة مع الخارج من 365 م د سنة 2018 إلى 305 م د سنة 2019 أي بانخفاض قدره 16,4 %.
وانخفضت العمولات التابعة لهذه العمليات إلى 1,2 م د في سنة 2019 مقابل 1,7 م د في سنة 2018 أي تراجع بـ 29,4 % ، ويرجع هذا الانخفاض بالأساس إلى افتقاد البنك حساب مراسلة بالدولار.

IV.نشاط إدارة الاستخلاص

بلغ اجمالي الاستحقاقات خارج النزاعات، 604 م د مقابل 572 م د سنة2018، وفي المقابل بلغت المستحقات المسددة 562 مليون دينار أي بنسبة استخلاص جمليه بـ 93 % سنة 2019 مقابل 92 % سنة 2018.
وبلغت نسبة الاستخلاص الجملية 75% خلال سنة 2019 مقابل 74 % في سنة 2018.

V.النقديات

تطورت مؤشرات نتائج نشاط النقديات المختلفة من البطاقات البنكية ومطارف الدفع الالكتروني والموزعات الالية مقارنة بسنة 2018 كالاتي:

	2018	2019
البطاقات البنكية TSB		
عدد البطاقات البنكية	11 100	11 700
عدد عمليات الدفع باستعمال بطاقات البنك التونسي السعودي بالألف	199	228
رقم المعاملات المتداولة بالمليون دينار	25	29
الموزعات الآلية TSB (DAB/GAB)		
عدد الموزعات الالية	33	39
عدد عمليات عبر موزعات TSB بالألف	277	342
رقم المعاملات المتداولة بالمليون دينار	37	53
المطارف الدفع الالكتروني TPE		
عدد المطارف الدفع الالكتروني	650	750
مداخيل معلوم الايجار	131	159
عدد عمليات الدفع باستعمال المطارف الدفع الالكتروني بالألف	364	425
رقم المعاملات المتداولة بالمليون دينار	35	46
مجموع العمولات على نشاط النّقديات بالألف دينار	1 306	1 461

VI.الموارد البشرية

واصل البنك التونسي السعودي العمل على تنمية قدرات الموارد البشرية من خلال مجموعة من المبادرات الاستراتيجية قدّمها سنة 2019 من بينها:

- ◊ إحداث بوابة خاصّة بالموظفين "HR Portail" ،
- ◊ إحداث موقع خاص بإدارة الموارد البشرية عبر موقع الواب للبنك،
- ◊ تطوير وتحيين المنظومة الخاصة بالموارد البشرية،
- ◊ تقييم إطارات البنك حيث تمّ تقييم حوالي 100 إطار بالبنك من طرف مكتب خارجي مختص في الإنتدابات وتقييم القدرات البشرية،
- ◊ تحيين بطاقات الوصف الوظيفي لكامل موظّفي البنك واعداد دليل الكفاءات المهنيّة،
- ◊ متابعة برنامج التعاقب الوظيفي بالفروع،
- ◊ متابعة برنامج التدريب على مدى سنة 2019 حيث:
  - انتفع 186 موظّف من جميع إدارات البنك بـ108 حصّة تدريبيّة خارج البنك و12 حصّة داخل المؤسّسة.
  - اتّبع 6 موظّفين دورات تدريبيّة للحصول على شهادة في الاختصاص (5 لدى أكاديمية البنوك والمالية ABF وموظّف واحد لدى المعهد التقني للبنوك ITB).
  - كما أسفرت مهمّة تقييم إطارات البنك من طرف المكتب المختصّ في الموارد البشريّة عن برنامج تدريب SOFT SKILLS وذلك لتطوير المهارات الشخصية للموظّفين.

احصائيات متعلقة بالموارد البشرية:

انخفض عدد موظفي البنك التونسي السعودي خلال سنة 2019 بنسبة 2.8 % حيث بلغ عددهم 314 مقابل 323 سنة 2018.
كما بلغت نسبة الإطارات العليا بالبنك حوالي 70 % من اجمالي الموظفين.

الصنف	2019
الاطارات	% 69.1
الأعوان	% 30.9

يتوزع الموظفون بين المقر الرئيسي والفروع في 2019 مقارنة بـ2018 كالاتي:

توزيع الموظفين بين المقر والفروع

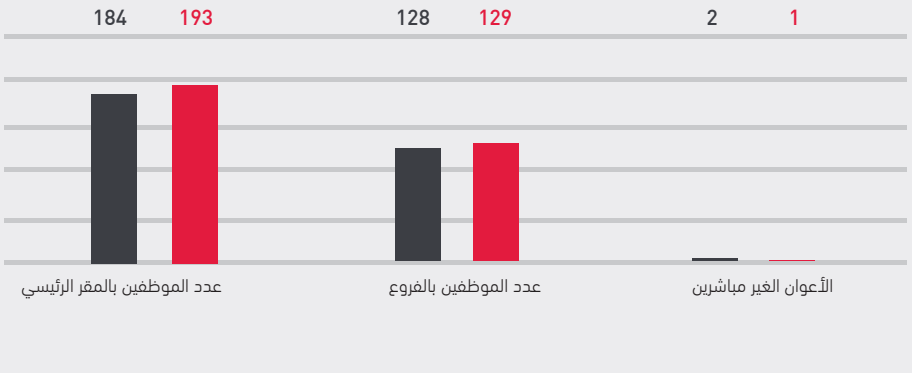

يصنف الموظفون بالبنك التونسي السعودي على النحو الاتي:

تصنيف الموظفين

◊ يتوزع موظفي البنك حسب الجنس كالاتي:

تصنيف حسب جنس الموظفين

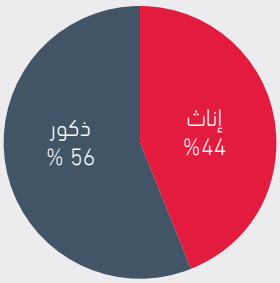

VII.تصنيف الالتزامات

انخفض مؤشّر الالتزامات المصنّفة نسبيا في نهاية سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 إذ بلغ 29.69 % مقابل 30.02 % السنة الفارطة:

	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
نسبة تغطية الالتزامات المصنّفة بالمخصّصات والفوائد المخصّصة	**%69.98**	**%66.71**
• بالنّسبة للقروض	%70.02	%67.23
• بالنّسبة للمساهمات	%65.69	%39.01
مؤشّر الالتزامات المصنّفة	**%29.69**	**%30.02**
• بالنّسبة للقروض	%30.67	%30.85
• بالنّسبة للمساهمات	%7.20	%12.32

VIII.مؤشرات التصرف الحذر

	2018	2019	الحدّ الأدنى القانوني
مؤشّر السيولة	%90,3	%145,2	%100
مؤشّر الملاءة	%15,84	%15,59	%10
مؤشر القروض/الودائع	%184,64	%176,69	%120

طموح
وأكثر...

القوائم المالية للسنة المحاسبية المختومة

في 31 ديسمبر 2019

التقرير العام
لمراقبي الحسابات

حول القوائم المالية المختومة
في 31 ديسمبر 2019

حضرات السادة المساهمين بالبنك التونسي السعودي

I.تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي

تنفيذاً لمهمة مراقبة الحسابات التي أوكلت إلينا، قمنا بتدقيق القوائم المالية للبنك التونسي السعودي والتي تشتمل على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر2019 وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية المتضمنة على ملخص لأهم السياسات المحاسبية.
تبين هاته القوائم المالية مجموع أصول صافية بعد الاستهلاكات والمدخرات بقيمة 613 926 ألف دينار وخسارة قدرها 840 2 ألف دينار.

تم ضبط القوائم المالية للبنك المختومة في 31 ديسمبر 2019 من طرف مجلس الادارة المنعقد بتاريخ 12 مارس 2020 على ضوء المعلومات المتوفرة في ذات التاريخ في ظل تطور الأوضاع الناتجة عن جائحة كوفيد19-.
في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة لهذا التقرير، صادقة وصحيحة وتعكس صورة مطابقة من كافة النواحي الجوهرية، للوضعية المالية للبنك التونسي السعودي كما هي في 31 ديسمبر 2019ولنتيجة عملياته للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقا للمبادئ المحاسبية المعتمدة بالبلاد التونسية.

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك التونسي السعودي وفقا لقواعد السلوك الأخلاقي المطبقة على مراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكوين أساساً لرأينا.

مسائل التدقيق الرئيسية

إن المسائِل الرئيسية للتدْقيق هي القضايا التي تم تناولها، والتّي، تعتبر، حسب رأينا المهني، الأهمَّ في مراجعة البيانات المالية للفترةِ المشمولةِ بالتقرير. وقدْ تناولنا هذه الأُمور في سياقِ تدْقيقنا للبيانات المالية ككل ولغرضِ تكوينِ رأينا بشأنِها، و ليس لغرض ابداء رأي منفصلا حول هذه الأمور.

مسائل التدقيق الرئيسية	إجراءات التدقيق المنفذة
القروض و التعهدات كمؤسسة للقروض، يواجه البنك التونسي السعودي مخاطر القرض التي تتمثل في المخاطر المتكبدة في حالة تقصير الطرف المقابل أو العديد من الأطراف المقابلة التي تعتبر كنفس المستفيد حسب التراتيب الجاري بها العمل. إن طرق التقييم والتغطية من هذه المخاطر منصوص عليها في منشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 الصادر بتاريخ 17 ديسمبر 1991، بصيغته المعدلة والمكملة بالنصوص والمعايير المحاسبية اللاحقة. وفقًا للإيضاحات حول القوائم المالية يتم تغطية مخاطر القرض المسندة إلى الحرفاء عن طريق وضع نوعين من المدخرات المنصوص عليها في هذا المنشور وتتمثل في : • المدخرات الخاصة : يتم تحديدها على أساس التصنيف الفردي للمستحقات التي تخضع إلى معايير كمية ونوعية، مع مراعاة الضمانات التي تعتبر قابلة للخصم وفقًا للوائح البنك المركزي التونسي. • المدخرات الخاصة الإضافية: تهدف إلى تغطية مخاطر عدم تحقيق ضمانات الرهن العقاري. • المدخرات الجماعية: تهدف إلى تغطية المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية (صنف 0) وتلك التي تستوجب متابعة خاصة (صنف 1). كما هو مفصل في الإيضاحات حول القوائم المالية، فإن إجمالي التعهدات على الحرفاء بلغ، في 31 ديسمبر 2019، 230 076 1 ألف دينار تونسي، تبلغ الفوائد المعلّقة والمدخرات المتعلقة بها في نفس التاريخ على التوالي 511 106 ألف دينار و 600 145 ألف دينار. ونضرا إلى تعقيد عملية تقييم التعهدات واحتساب المخصصات على تعهدات الحرفاء، التي تخضع إلى معايير كمية ونوعية والتي تتطلب مستوى هاما من التقديرات، فإننا نعتبر هذا البند عنصر مهم في التدقيق	كجزء من تقييمنا لعملية التقييم والتغطية على مستحقات العملاء في تاريخ اختتام السنة المحاسبية. عملنا يتكون من: • أخذ دراية بإجراءات تقييم مخاطر الطرف المقابل والضوابط ذات الصلة التي ينفذها البنك ؛ • إجراء إجراءات تحليلية حول تطور القروض المستحقة، المداخيل والفوائد المعلقة ؛ • تقدير مدى مطابقة المنهجية التي يتبعها البنك مع القواعد الصادرة عن البنك المركزي التونسي ؛ • تقييم موثوقية تصنيف القروض وتغطية المخاطر ونظام الفوائد المعلقة ؛ • تقدير الأسس الموضوعية لتقديرات التصنيف ؛ • التحقق من المعايير النوعية الناتجة عن العمليات المنفذة وسلوك العلاقة أثناء السنة المحاسبية ؛ • فحص الضمانات المستخدمة لحساب المخصصات وتقييم قيمتها، مع مراعاة القواعد والأساليب المعتمدة؛ • التحقق من العمليات الحسابية للمخصصات والفوائد المعلقة؛ • التحقق من مدى ملائمة المعلومات المقدمة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

مسائل التدقيق الرئيسية	إجراءات التدقيق المنفذة
إيرادات القروض والعمولات بلغت إيرادات القروض والعمولات بعنوان سنة 2019 334 77 ألف دينار مقارنة ب156 69 ألف دينار في سنة 2018 مسجلة بذلك إرتفاعا قدره 178 8 ألف دينار يمثل إدراج الفوائد والعمولات أمرا رئيسيا للتدقيق بسبب أهمية هذا البند، وبالنظر لارتباط إيرادات البنك بنسب الفائدة سارية المفعول وبالعمولات المعتمدة وجداول استخلاص القروض. ونظرا لأهمية الإيرادات وتنوعها وخصوصية طرق التسجيل المحاسبي الخاص بها فإننا نعتبر الإيرادات عنصر مهم في التدقيق.	لقد قمنا بتقييم نظام الرقابة الداخليّة للبنك والمتعلق بتسجيل إيرادات القروض والعمولات ضمن النتائج. كما شملت أعمال الرقابة التي قمنا بها أساسا: • تقييم لنظام تكنولوجيا المعلومات باعتبار الإدماج الآلي للإيرادات ضمن المحاسبة؛ • امتثال البنك لأحكام المعيار المحاسبي عدد 24 والمتعلق «بالتعهدات والإيرادات ذات الصلة في المؤسسات البنكية»؛ • تقييم السياسات والإجراءات والضوابط في الاعتراف بالإيرادات وتسجيلها؛ • موثوقية الطرق المعتمدة في تعليق الفوائد والعمولات؛ • تطبيق إجراءات تحليلية بشأن تطور الفوائد والعمولات وفقا لمؤشرات نشاط البنك، سياسات التسعير والقوانين المتعلقة بها؛ • التثبت من المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية.
محفظة الاستثمار يقوم البنك في موفى كل سنة محاسبية بتقييم محفظة الاستثمار التي تبلغ قيمتها الصافية في موفى 2019، 010 107 ألف دينار و تخصيص مدّخرات بشأنها و تشتمل التوضيحات على طرق تقييم هاته المحفظة و الإيرادات المتصلة بها. و نظرا لأهمية عملية تقييم محفظة المساهمات و احتساب المخصصات و المدّخرات المتعلقة بها فإننا نعتبر هذا البند عنصر مهم في التدقيق	و ردا على ذلك تتمثل أهم العنايات التي نقوم بها للتدقيق في هذا البند في الأعمال التالية: • تقييم نظام الرقابة الداخليّة للبنك والمتعلق بتتبع وتقييم محفظة الاستثمار • التثبت من احترام المعيار المحاسبي عدد 25 والمتعلق بمحفظة السندات في المؤسسات البنكية • تقييم مدى ملاءمة المنهجية التي يعتمدها البنك من حيث شمولية تسجيل المداخيل المتأتية من محفظة الاستثمار وتقييمها ومدى ارتباطها بالسنة المالية، ولا سيما من خلال ضبط أسس وطرق تحديدها وفقًا للمعلومات المتاحة. • تقييم مدى ملاءمة المنهجية التي يعتمدها البنك في طريقة تقييم المساهمات و تقسيم الأسهم التي على ملكه حسب قيمتها المتداولة على أساس أسعار البورصة بالنسبة للأسهم المسوّمة بالبورصة و حسب القيمة العادلة بالنسبة للأسهم الغير المسوّمة. • التثبت من صحة و أمانة المبالغ التي تم تضمينها في الإيضاحات حول القوائم المالية حسب المعلومات و الوثائق التي تحصلنا عليها

فقرة الملاحظات

دون التأثير على رأينا المذكور أعلاه، نود لفت انتباهكم إلى النقاط التالية:

◊ إن المخاطر المتأتية من الحريف « SOTACIB »، بلغت 700 11 ألف دينار بعنوان المساهمات. و يمر هذا الحريف بصعوبات وقد تم تقييم المساهمة على أساس الآفاق المستقبلية المضمنة للمخطط التشغيلي 2017-2022. وقام البنك بتخصيص مدخرات بقيمة 948 3 ألف دينار على المساهمة في الشركة باعتماد طريقة التدفقات النقدية المنتظرة المضمنة بالمخطط التشغيلي.

◊ على إثر خلاف جد بين البنك والمزود SAB حول البرمجية البنكية قام هذا الأخير بإيقاف العمل وقد أبدت وحدات البنك عديد التحفظات خاصة مع ملاءمة البرمجية للتشريع التونسي. وتجدر الإشارة ان مجموع المصاريف المتعلقة بالبرمجية البنكية والمسجلة بالمحاسبة تحت عنوان أصول ثابتة في طور الإنشاء بلغت في تاريخ تدخلنا 685 2 ألف دينار.

◊ قامت مصالح البنك في موفى 2018 بتخصيص مدخرات على شركة "اسمنت قرطاج" المصنفة ضمن المستحقات العادية (أي صنف 1) والمنتمية إلى مجموعة "الكرامة القابضة" والتي تمر بصعوبات مالية. وقد بلغت هذه المدخرات 416 3 ألف دينار، أي بنسبة 20 بالمئة من مجموع التعهدات تم تضمينها ضمن المدخرات الجماعية وقد اعتمد البنك هذا التمشي تبعا لاتفاق بين البنوك الممولة تحت اشراف البنك المركزي التونسي وذلك للجدوى الاقتصادية للشركة وسبل تمويلها في فترة إعادة تأهيلها.

◊ كما هو مبين في التوضيح عدد 16 الوقائع اللاحقة لتاريخ الختم، في ظل أزمة تفشي جائحة كوفيد 19 والظروف الاقتصادية الصعبة الناتجة عنها وفي إطار الإجراءات الوطنية المتخذة لمعاضدة المؤسسات الاقتصادية في تونس وكذلك الأفراد أصدر البنك المركزي التونسي مناشيرا متعلقة بتأجيل خلاص قروض المؤسسات والأشخاص الطبيعيين كما اتخذت الحكومة إجراءات أخري لتخفيف الوطأة على المؤسسات الاقتصادية في تونس خاصة منها الصغرى.

وتبعا لصدور هذه المناشير وأغلب الإجراءات بعد تاريخ إعداد وضبط القوائم المالية للبنك المختومة في 31 ديسمبر 2019 من طرف مجلس الإدارة المنعقد يوم 12 مارس 2020 ونظرا لعدم إمكانية تقييم تأثير الأزمة الاقتصادية الوطنية والاجراءات المتخذة وانعكاساتها على الوضعية المالية للبنك بتاريخه فإن القوائم المالية للبنك المختومة في 31 ديسمبر 2019 لم تأخذ بعين الاعتبار هذه الظروف اللاحقة لإعدادها.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي لسنة 2019

إن مجلس الإدارة هو المسؤول على المعلومات الواردة في التقرير السنوي.
إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل ما تضمنه تقرير مجلس الإدارة، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد على ما ورد في هذا التقرير.

وفقا لأحكام المادة 266 من مجلة الشركات التجارية، فان مسؤولياتنا هي التحقق من صحة المعلومات الواردة في حسابات البنك التي تضمنها تقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى المعطيات الواردة بالقوائم المالية. ويتمثل عملنا في قراءة تقرير مجلس الإدارة وتقييم ما إذا كان هناك تناقض جوهري بينه وبين القوائم المالية أو ما اطلعنا عليه خلال مهمة التدقيق أو إذا كان تقرير مجلس الإدارة على خلاف ذلك به أخطاء جوهرية. وإذا استنتجنا استنادا إلى العمل الذي قمنا به أن هناك إخلالات هامة في تقرير المجلس فإننا مطالبون بالإبلاغ عنها.

وليس لنا ما نذكره في هذا الصدد.

مسؤوليات مجلس الإدارة عن اعداد القوائم المالية

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما بالبلاد التونسية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، يكون مجلس الإدارة المسؤول عن تقييم قدرة البنك التونسي السعودي على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية البنك التونسي السعودي أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

تقع على عاتق مسؤولي الحوكمة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية للبنك التونسي السعودي

مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

يعتبر التأكيد المعقول تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:.

◊ تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

◊ الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة.

◊ تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.

◊ التوصل الى نتيجة حول ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة البنك التونسي السعودي على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعماله كمنشأة مستمرة.

◊ تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

◊ إننا نتواصل مع مسؤولي الحوكمة للبنك فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة الخاصة بنظام الرّقابة الداخلي الذي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

◊ كما نقوم بتزويد مجلس الإدارة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعها على جميع العالقات والأمور الأخرى التي قد تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي تم التواصل بها مع مسؤولي الحوكمة للبنك التونسي السعودي، مجال و روزنامة أعمال التدقيق وأمور التدقيق الرئيسية، بما في ذلك أي وجه من أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي لاحظناها خلال أعمال التدقيق التي قمنا بها.

II.تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

في إطار مهمتنا لمراقبة الحسابات، قمنا بالمراجعات الخاصة المنصوصة بالمعايير التي نشرتها هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكل النصوص المنظمة سارية المفعول في هذا الصدد.

1- فعالية نظام الرّقابة الداخلية

عملا بأحكام الفصل 3 من قانون 117- 94 بتاريخ 14 نوفمبر 1994 كما تم تنقيحه بقانون 2005-96 بتاريخ 18 أكتوبر 2005، أجرينا تقييم عام لفاعلية نظام الرّقابة الداخلية للبنك. وفي هذا الصدد، نذكر أن مسؤولية إحداث وتنفيذ نظام الرّقابة الداخلية وكذلك المراقبة الدورية لفعاليته وكفاءته تقع على الإدارة ومجلس الإدارة.

بناءا على مراجعتنا، قمنا بمد الإدارة ومجلس الإدارة بتقرير حول الرّقابة الدّاخلية تضمن ملاحظاتنا واقتراحاتنا حول الإجراءات الإدارية، المالية والمحاسبية.

2- مطابقة مسك حسابات الأوراق المالية للقوانين الجاري بها العمل

عملا بأحكام الفصل عدد 19 من الأمر عدد 2728 – 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، أجرينا المراجعات الخاصة بمطابقة مسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن البنك مع القوانين المعمول بها.
تقع مسؤولية ضمان المطابقة لمتطلبات النصوص الجاري بها العمل على كاهل الإدارة.

واستنادا إلى الأعمال التي اعتبرناها ضرورية، لم نكتشف أي إخلال متعلق بمطابقة حسابات الأوراق المالية الصادرة عن البنك مع القوانين الجاري بها العمل.

تونس، في 11 ماي 2020

مراقبي الحسابات

زياد خديم الله
شركة أعمال التدقيق والإستشارة

نادرة السمار الجلاصي
مكتب نادرة السمار الجلاصي

التقرير الخاص
لمراقبي الحسابات

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات حول الاتفاقيات المنظمة

(حسب الفصلين 200 و475 للمجلة التجارية للشركات و الفصل 62 من القانون 2016-48)

للسنة المختومة
في 31 ديسمبر 2019

حضرات السادة المساهمين،

تبعا لتنفيذ مهمة مراقبة الحسابات وطبقا لأحكام الفصلين 200 و475 من مجلة الشركات والفصل 62 من القانون 2016-48، يشرفنا إحاطتكم علما أن مجلس إدارتكم أشعرنا بأن البنك التونسي السعودي قام باتفاقيات تنص عليها الفصول المذكورة أعلاه. تتمثل مسؤولياتنا في التثبت من احترام الإجراءات القانونية للترخيص والمصادقة على هذه الاتفاقيات والعمليات وترجمتها الصحيحة في القوائم المالية.

ليس من مشمولاتنا البحث بصفة خاصّة وبطريقة موسعة عن الوجود المحتمل لهذه الاتفاقيات والعمليات، ولكن من واجبنا إعلامكم بالخصائص والمعطيات الأساسية لهذه الاتفاقيات والعمليات حسب المعلومات التي قدمت إلينا أو التي تمكننا من الوصول إليها عن طريق إجراءات التدقيق، دون إعطاء رأينا حول أسباب تكوينها ومدى جدواها.

1- اتفاقيات وقعت في 2019:

1.1 اتفاقيات تفويت مستحقات مبرمة مع التونسية السعودية للإستخلاص :

وقع إمضاء عقود تفويت مجموعة مستحقات بين البنك التونسي السعودي والشركة التونسية السعودية للاستخلاص:

◊ العقد الأول بتاريخ 28 مارس 2019، حيث قام البنك بموجب العقد المذكور بالتفويت في مستحقات لفائدة الشركة التونسية السعودية للاستخلاص و تبلغ قيمة التعهدات المفوة فيها 833.137 د و عليها مجموع فوائد مؤجلة بقيمة 304.089 د و مخصصات بقيمة 529.047 د . وقعت عملية التفويت بالدينار الرمزي أي بمبلغ جملي قدره 18 دينار.

◊ العقد الثاني بتاريخ 15 أفريل 2019 , حيث قام البنك بموجب العقد المذكور بالتفويت في مستحقات لفائدة الشركة التونسية السعودية للاستخلاص و تبلغ قيمة التعهدات المفوة فيها 1.095.668 د وعليها مجموع فوائد مؤجلة بقيمة 163.882 د ومخصصات بقيمة 1.107.194 د. وقعت عملية التفويت بالدينار الرمزي أي بمبلغ جملي قدره 17 دينار.

◊ العقد الثالث بتاريخ 25 أفريل 2019 , حيث قام البنك بموجب العقد المذكور بالتفويت في مستحقات لفائدة الشركة التونسية السعودية للاستخلاص و تبلغ قيمة التعهدات المفوة فيها 1.322.841 د و عليها مجموع فوائد مؤجلة بقيمة 200.631 د و مخصصات بقيمة 1.122.210 د. وقعت عملية التفويت بالدينار الرمزي أي بمبلغ جملي قدره 01 دينار.

◊ العقد الرابع بتاريخ 28 جوان 2019 , حيث قام البنك بموجب العقد المذكور بالتفويت في مستحقات لفائدة الشركة التونسية السعودية للاستخلاص و تبلغ قيمة التعهدات المفوة فيها 1.187.017 د و عليها مجموع فوائد مؤجلة بقيمة 378.376 د و مخصصات بقيمة 808.641 د. وقعت عملية التفويت بالدينار الرمزي أي بمبلغ جملي قدره 28 دينار.

◊ العقد الخامس بتاريخ 29 جويلية 2019 , حيث قام البنك بموجب العقد المذكور بالتفويت في مستحقات لفائدة الشركة التونسية السعودية للاستخلاص و تبلغ قيمة التعهدات المفوة فيها 3.563.844 د و عليها مجموع فوائد مؤجلة بقيمة 2.054.151 د و مخصصات بقيمة 1.509.693 د وقعت عملية التفويت بالدينار الرمزي أي بمبلغ جملي قدره 946 دينار.

◊ العقد السادس بتاريخ 30 سبتمبر 2019 , حيث قام البنك بموجب العقد المذكور بالتفويت في مستحقات لفائدة الشركة التونسية السعودية للاستخلاص و تبلغ قيمة التعهدات المفوة فيها 802.147 د و عليها مجموع فوائد مؤجلة بقيمة 415.173 د و مخصصات بقيمة 386.975 د. وقعت عملية التفويت بالدينار الرمزي أي بمبلغ جملي قدره 22 دينار.

◊ العقد السابع بتاريخ 26 ديسمبر2019 , حيث قام البنك بموجب العقد المذكور بالتفويت في مستحقات لفائدة الشركة التونسية السعودية للاستخلاص و تبلغ قيمة التعهدات المفوة فيها 238.940 د و عليها مجموع فوائد مؤجلة بقيمة 88.253 د و مخصصات بقيمة 274.065 د. وقعت عملية التفويت بالدينار الرمزي أي بمبلغ جملي قدره 6 دنانير.

◊ العقد الثامن بتاريخ 31 ديسمبر2019 , حيث قام البنك بموجب العقد المذكور بالتفويت في مستحقات لفائدة الشركة التونسية السعودية للاستخلاص و تبلغ قيمة التعهدات المفوة فيها 1.615.995 د و عليها مجموع فوائد مؤجلة بقيمة 1.062.557 د و مخصصات بقيمة 553.438 د. وقعت عملية التفويت بالدينار الرمزي أي بمبلغ جملي قدره 413 دينار.

2-اتفاقيات وقعت في السنوات الفارطة وبقيت سارية المفعول في 2019:

1.2 اتفاقية توزيع أعباء التصرف الجبائي :

وقع إمضاء محضر اتفاق بين البنك التونسي السعودي والشركات التالية: الشركة التونسية السعودية للمساهمات والتوظيفات (TSPP)، شركة التونسية السعودية للاستخلاص (TSR)، شركة التونسية السعودية للمساهمات والاستثمار (TSPI) وشركة منتزه طبرقة حول توزيع أعباء التصّرف الجبائي و قد قدرت اتعاب المتعلقة بإتمام هذه المهمة ب 15 000 دينار سنويا يقع صرفها من طرف البنك التونسي السعودي وتتوزع بين بقية الشركات وفقا للملحق الممضى في 01جانفي 2016 على النحو الآتي:

شركة البنك التونسي السعودي	7 500 دينار
شركة التونسية السعودية للمساهمات والتوظيفات	1 875 دينار
شركة التونسية السعودية للاستخلاص	1 875 دينار
شركة التونسية السعودية للمساهمات والاستثمار	1 875 دينار
شركة منتزه طبرقة(*)	1 875 دينار

(*) انسحبت شركة منتزه طبرقة من هذه الاتفاقية منذ 01 أكتوبر 2019

2.2 اتفاقية كراء مكاتب لاستعمال مهني :

وقع ابرام عقد كراء بين البنك التونسي السعودي والتونسية السعودية للاستخلاص بتاريخ 04 نوفمبر 2016 وقع تنقيحه بتاريخ 01 افريل 2019 و يستأجر بموجبه البنك محل متكون بالأساس من 7 مكاتب و مكان موزع الي، كائن بالطابق الارضي لمبنى التونسية السعودية للاستخلاص بمقابل 42 692 دينار (165.4 دينار للمتر مربع) في السنة تدفع اول كل ثلاثي.

3.2 انتفاع المدير العام السيد جمال الدين بالحاج بقرض من البنك التونسي السعودي :

تمتع المدير العام السيد جمال الدين بالحاج منذ 19 أكتوبر 2016، بقرض يبلغ 120 000 دينار على 10 سنوات وبنسبة فائض 0.75% + TMM وقع ترخيص لهاته العملية من قبل مجلس ادارة البنك المنعقد بتاريخ 27 سبتمبر 2016 .

4.2 اتفاقيات مبرمة مع التونسية السعودية للوساطة متعلقة بالصندوق المشترك للتوظيف «كنوز»:

أبرم البنك اتفاقيتين مع التّونسيّة السّعوديّة للوساطة بصفتها الشّركة المتصرّفة في الصندوق المشترك للتوظيف «كنوز».
وتشمل هاتان الاتفاقيتان على:

◊ إتفاقيّة يقوم بموجبها البنك التونسي السعودي بإيداع أموال و سندات الصندوق المشترك للتوظيف «كنوز» لديه. في المقابل، يتحصّل البنك على عمولة تحتسب يوميّا بنسبة 0,25 % من الأصول الصّافية للصّندوق.

◊ إتفاقيّة يقوم بموجبها البنك التونسي السعودي بتوزيع حصص الصندوق المشترك للتوظيف «كنوز» في مختلف فروعه. ويتحصل البنك مقابل ذلك على عمولة تساوي حصة البنك في العمولة المدفوعة من قبل الصندوق للتونسية السعودية للوساطة. تحتسب هذه الحصة يوميا باعتماد 0,35 %من الأصول الصّافية للصندوق المشترك للتوظيف «كنوز»ضارب جاري الاكتتابات الصافية من الإسترجاعات للمكتتبين بوساطة البنك التونسي السعودي / جاري الاكتتابات الجملية الصافية من الإسترجاعات.

5.2 اتفاقيات مبرمة مع شركة الاستثمار ذات رأس المال المتغيّر «الحفاظ»:

قام البنك بإبرام اتفاقيات مع شركة الاستثمار ذات رأس المال المتغيّر «الحفاظ» تتمثل في:

◊ إتفاقيّة تتعلّق بإيداع أموال شركة «الحفاظ» وسنداتها لدى البنك ويتقاضى البنك مقابل ذلك عمولة تساوي 0,15 % من الأصول الصّافية للشركة تحتسب يوميا.

◊ إتفاقيّة توزيع يقوم بموجبها البنك بتسويق «الحفاظ» للإستثمار في فروعه يتقاضى بموجبها عمولة تحتسب يوميا باعتماد 0,25 % من الأصول الصّافية للحفاظ للإستثمار ضارب جاري الاكتتابات الصافية من الإسترجاعات للمكتتبين بوساطة البنك التونسي السعودي/ جاري الاكتتابات الجملية الصافية من الإسترجاعات.

6.2 اتفاقيات مبرمة مع التونسية السعودية للوساطة متعلقة بالصندوق المشترك للتوظيف «افاق»:

أبرم البنك إتفاقيتين مع التّونسيّة السّعوديّة للوساطة بصفتها الشّركة المتصرّفة في الصندوق المشترك للتوظيف «افاق».
وتشمل هاتان الاتفاقيتان على:

◊ إتفاقيّة يقوم بموجبها البنك التونسي السعودي بإيداع أموال وسندات الصندوق المشترك للتوظيف «افاق» لديه. في المقابل، يتحصّل البنك على عمولة تحتسب يوميّا بنسبة 0,2 % من الأصول الصّافية للصّندوق.

◊ إتفاقيّة يقوم بموجبها البنك التونسي السعودي بتوزيع حصص الصندوق المشترك للتوظيف «افاق» في مختلف فروعه. ويتحصل البنك مقابل ذلك على عمولة تساوي حصة البنك في العمولة المدفوعة من قبل الصندوق للتونسية السعودية للوساطة. تحتسب هذه الحصة يوميا باعتماد0,4 % من الأصول الصّافية للصندوق المشترك للتوظيف «افاق» ضارب جاري الاكتتابات الصافية من الإسترجاعات للمكتتبين بوساطة البنك التونسي السعودي / جاري الاكتتابات المجلية الصافية من الإسترجاعات.

7.2 اتفاقيات مبرمة مع التونسية السعودية للوساطة متعلقة بالصندوق المشترك للتوظيف «الامتياز»:

أبرم البنك إتفاقيتين مع التّونسيّة السّعوديّة للوساطة بصفتها الشّركة المتصرّفة في الصندوق المشترك للتوظيف «الامتياز».
وتشمل هاتان الاتفاقيتان على:

◊ إتفاقيّة يقوم بموجبها البنك التونسي السعودي بإيداع أموال وسندات الصندوق المشترك للتوظيف «الامتياز» لديه. في المقابل، يتحصّل البنك على عمولة تحتسب يوميّا بنسبة 0,2 % من الأصول الصّافية للصّندوق.

◊ إتفاقيّة يقوم بموجبها البنك التونسي السعودي بتوزيع حصص الصندوق المشترك للتوظيف «الامتياز» في مختلف فروعه. ويتحصل البنك مقابل ذلك على عمولة تساوي حصة البنك في العمولة المدفوعة من قبل الصندوق للتونسية السعودية للوساطة. تحتسب هذه الحصة يوميا باعتماد 0,3 % من الأصول الصّافية للصندوق المشترك للتوظيف «الامتياز» ضارب جاري الاكتتابات الصافية من الإسترجاعات للمكتتبين بوساطة البنك التونسي السعودي / جاري الاكتتابات المجلية الصافية من الإسترجاعات.

8.2 اتفاقيات مبرمة مع التونسية السعودية للوساطة متعلقة بالصندوق المشترك للتوظيف «وفاء»:

أبرم البنك إتفاقيتين مع التّونسيّة السّعوديّة للوساطة بصفتها الشّركة المتصرّفة في الصندوق المشترك للتوظيف «وفاء».
و تشمل هاتان الاتفاقيتان على:

◊ إتفاقيّة يقوم بموجبها البنك التونسي السعودي بإيداع أموال وسندات الصندوق المشترك للتوظيف «وفاء» لديه. في المقابل، يتحصّل البنك على عمولة تحتسب يوميّا بنسبة 0,15 % من الأصول الصّافية للصّندوق.

◊ إتفاقيّة يقوم بموجبها البنك التونسي السعودي بتوزيع حصص الصندوق المشترك للتوظيف «الامتياز» في مختلف فروعه. ويتحصل البنك مقابل ذلك على عمولة تساوي حصة البنك في العمولة المدفوعة من قبل الصندوق للتونسية السعودية للوساطة. تحتسب هذه الحصة يوميا باعتماد 0,25 % من الأصول الصّافية للصندوق المشترك للتوظيف «وفاء» ضارب جاري الاكتتابات الصافية من الإسترجاعات للمكتتبين بوساطة البنك التونسي السعودي / جاري الاكتتابات المجلية الصافية من الإسترجاعات يقع اقتسامها مع التونسية السعودية للوساطة حسب نسبة الاكتتابات.

9.2 اتفاقيات تصرف لحساب البنك مبرمة مع التونسية السعودية للإستخلاص :

اتفاقية مبرمة بتاريخ 20 أكتوبر 2016 يتم بموجبها استخلاص ديون لحساب البنك من قبل الشركة الفرعية لاستخلاص الديون وتتقاضى هذه الأخيرة:

◊ 250 دينار على كل ملف يحال اليها
◊ عمولة تتراوح بين 3 % و15 % حسب مآل استخلاص الملف

3-التزامات البنك تجاه المسيرين :

1.3 الالتزامات :

تم تحديد الراتب الشهري الخام للسيد المدير العام بمقتضى قرار الوزير الأول بتاريخ 05 ماي 2016.

◊ يتمتع المدير العام بسيارة ويتحمل البنك جميع المصاريف المتعلقة بها.

◊ وقع إسناد مكافآت حضور سنوية إلى أعضاء مجلس الإدارة بحساب 600 6 دينار صافية من الآداءات لكل عضو حسب محضر الجلسة العامة العادية المنعقدة في 24 ماي 2019.

◊ وقع إسناد مكافآت إلى أعضاء مجلس الإدارة الذين هم في نفس الوقت أعضاء في لجنة التدقيق أو اللجنة التنفيذية للقروض أو لجنة المخاطر أو لجنة التعيينات و التأجير وعن كل اجتماع بعنوان الحضور في اجتماعات اللجان السابق ذكرهم وذلك بحساب 000 2 دينار صافية من الآداءات لكل عضو.

2.3 المبالغ المتعلقة بالالتزامات حسب القوائم المالية :

تتمثل التزامات البنك تجاه المسيرين كما وردت في القوائم المالية لسنة 2019، في ما يلي:

◊ بلغت رواتب ومكافئات المدير العام السيد جمال الدين بالحاج عبد الله مجموع 603 87 دينار سنة 2019، مفصلة بالجدول التالي:

الوحدة = الدينار

	المبلغ **الخام للأعباء في** 2019/12/31	الخصوم في 2019/12/31
1.امتيازات على المدى القصير		
-رواتب وامتيازات طبيعية	81 770	-
-بدل الحضور اللجنة التنفيذية	-	-
-الاجازة مدفوعة الاجر	-	10 009
2.امتيازات بعد انتهاء الخدمة:		
مكافئة الإحالة على التقاعد الإضافية	-	54 593
معاليم التامين الجماعي(*)	5 833	-
المجموع	**87 603**	**64 602**

(*) يمثل هذا المبلغ المنحة المخصصة من قبل البنك لتغطية تكاليف التأمين الجماعي.

◊ تسلم أعضاء مجلس الإدارة الذين هم في نفس الوقت أعضاء في لجنة التدقيق، اللجنة التنفيذية للقروض، لجنة التعينات والتأجير وفي لجنة المخاطر بدل الحضور في اجتماعات اللجان كما هو مبين بالجدول التالي:

الوحدة = الدينار

	أعضاء مجلس الإدارة الذين هم في نفس الوقت أعضاء في لجنة التدقيق، لجنة التعينات والتأجير وفي لجنة المخاطر وفي اللجنة التنفيذية للقروض	
	الأعباء في 2019/12/31	الخصوم في 2019/12/31
امتيازات على المدى القصير	-	
أعضاء مستقلين	27 500	-
أعضاء غير مستقلين	132 500	-
المجموع	**160 000**	**-**

◊ تسلم أعضاء مجلس الإدارة بدل الحضور في اجتماعات المجلس كما هو مبين بالجدول التالي:

الوحدة = الدينار

	أعضاء مجلس الإدارة	
	الأعباء في 2019/12/31	الخصوم في 2019/12/31
امتيازات على المدى القصير:		
أعضاء مستقلين	20 625	
أعضاء غير مستقلين	66 000	165 000
المجموع	**86 625**	**165 000**

ما عدا هذه الاتفاقيات، لم يتم إشعارنا بأي اتفاقية أخرى خاضعة لمقتضيات الفصلين 200 و475 من مجلة الشركات التجارية كما لم تفض أعمالنا إلى الكشف عن مثل هذه الاتفاقيات.

تونس، في 11 ماي 2020

مراقبي الحسابات

زياد خديم الله
شركة أعمال التدقيق والإستشارة

نادرة السمار الجلاصي
مكتب نادرة السمار الجلاصي

الموازنة المقارنة في نهاية ديسمبر2019

(الوحدة: ألف دينار تونسي)

البنود	2018/12/31	2019/12/31
الأصول		
أرصدة بالصندوق ولدى البنك المركزي	35 639	25 184
ودائع ومستحقات لدى المؤسسات البنكية	7 739	31 352
مستحقات على الحرفاء	603 876	635 101
المحفظة التجارية	11 146	30 197
محفظة الاستثمار	108 528	107 010
الأصول الثابتة	14 394	13 934
أصول أخرى	82 512	83 835
مجموع الأصول	**863 834**	**926 613**
الخصوم		
البنك المركزيّ والحساب البريديّ	101 241	104 284
إيداعات وأرصدة المؤسسات البنكية والمالية	10 536	20 085
ودائع الحرفاء	512 979	560 586
الافتراضات الخارجية	7 097	9 933
خصوم أخرى	91 137	93 345
مجموع الخصوم	**722 990**	**788 233**
الأموال الذاتية		
رأس المال	100 000	100 000
الاحتياطيات	83 291	83 291
أموال ذاتية أخرى	-	-
أرباح مرحلة	-42 732	-42 071
النتيجة المحاسبيّة	**285**	**-2 840**
مجموع الأموال الذاتية	**140 844**	**138 380**
مجموع الخصوم و الأموال الذاتية	**863 834**	**926 613**

التعهدات خارج الموازنة المقارنة في نهاية ديسمبر 2019

(الوحدة: ألف دينار تونسي)

البنود	2018/12/31	2019/12/31
الضمانات و الكفالات المقدّمة	72 041	84 325
إعتمادات مستندية	4 194	5 397
الأصول المقدمة بضمان	100 000	104 000
مجموع خصوم محتملة	**176 235**	**193 722**
تعهدات تمويل مقدمة	95 046	99 297
تعهدات على المساهمات	188	188
مجموع تعهدات ممنوحة للحرفاء	**95 234**	**99 485**
اقتراضات متعهّد فيها وغير مسحوبة	-	-
ضمانات مقبولة	554 887	600 603
مجموع تعهدات مستلمة	**554 887**	**600 603**

قائمة النتائج المقارنة
من 1 جانفي الى 31 ديسمبر2019

(الوحدة: ألف دينار تونسي)

البنود	2018/12/31	2019/12/31
إيرادات الإستغلال البنكي		
فوائد مستلمة وإيرادات أخرى	53 632	62 702
عمولات	15 524	14 632
أرباح المحفظة التجارية والعمليات المالية	7 417	3 123
أرباح محفظة الإستثمار	11 050	12 001
مجموع إيرادات الإستغلال البنكي	**87 623**	**92 458**
أعباء الإستغلال البنكي		
فوائد مدفوعة وأعباء أخرى	-36 863	-43 416
مجموع أعباء الإستغلال البنكي	**-36 863**	**-43 416**
الناتج البنكي الصافي	**50 760**	**49 042**
مخصصات المدّخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات	-15 185	-15 675
مخصصات المدّخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار	-167	221
إيرادات الإستغلال الأخرى	83	76
أجور وتكاليف إجتماعيّة	-22 179	-21 835
تكاليف الاستغلال العامّة	-9 433	-10 031
رصد الإستهلاكاتوالإطفاءات	-2 360	-2 320
نتيجة الإستغلال	**1 519**	**-522**
أرباح وخسائر عادية أخرى	-1 018	-2 095
الضريبة على الشركات	-211	-223
نتيجة الأنشطة العادية	**290**	**-2 840**
أرباح وخسائر خارقة للعادة	**-5**	
نتيجة السنة المالية بعد مفعول التغيرات المحاسبية	**285**	**-2 840**

جدول التدفقات النقدية المقارن
في نهاية ديسمبر2019

(الوحدة: ألف دينار تونسي)

البنود	2018/12/31	2019/12/31
أنشطة الاستغلال		
إيرادات الاستغلال البنكي المقبوض	81 147	84 574
أعباء الاستغلال البنكي المدفوعة	-53 915	-62 631
ايداعات المؤسسات المالية والبنكية	-31 197	9 561
قروض و تسبيقات/سداد قروض و تسبيقات ممنوحة للحرفاء	-48 365	-32 461
ودائع/ مسحوبات للحرفاء	22 961	40 755
سندات التوظيف	32 174	- 18 050
مبالغ مسددة للأعوان ودائنون آخرون	-20 450	- 17 972
تدفقات نقدية أخرى متأتية من أنشطة الإستغلال	-5 191	- 3 125
الأداءات المدفوعة على الأرباح	-216	-223
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال	**-23 052**	**428**
أنشطة الاستثمار		
فوائد وحصص أرباح مقبوضة على محفظة الاستثمار	5 948	7 336
إقتناء/تفويت في محفظة الاستثمار	11 326	1 010
إقتناء/تفويت في أصول ثابتة	-3 555	- 1 860
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار	**13 719**	**6 486**
أنشطة التمويل		
إصدار أسهم	-	375
إصدار إقتراضات	-	-
سداد إقتراضات	-	-
إرتفاع / إنخفاض الموارد الخصوصية	6 978	2 836
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل	**6 978**	**3 211**
التغيير الصافي في السيولة أو ما يعادلها خلال الفترة المحاسبية	-2 355	10 125
السيولة أو ما يعادل السيولة في بداية الفترة المحاسبية	**-55 270**	**-57 625**
السيولة أو ما يعادل السيولة في نهاية الفترة المحاسبية	**-57 625**	**-47 500**

مجمع البنك التونسي السعودي

التقرير العام لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة المختومة في 31 ديسمبر 2019

جويلية 2020

تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة المختومة في 31 ديسمبر 2019

حضرات السادة المساهمين بالبنك التونسي السعودي

الرأي

تنفيذاً لمهمة مراقبة الحسابات التي أوكلت إلينا، قمنا بتدقيق القوائم المالية المجمعة لمجمع البنك التونسي السعودي والتي تشتمل على الموازنة المجمعة وجدول التعهدات خارج الموازنة المجمع في 31 ديسمبر 2019 وقائمة النتائج المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية المجمعة المتضمنة على ملخص لأهم السياسات المحاسبية. تبين هاته القوائم المالية المجمعة مجموع أصول صافية بعد الاستهلاكات والمدخرات بقيمة 727 995 ألف دينار ونتيجة سلبية قدرها 217 2 - ألف دينار.
في رأينا، إن القوائم المالية المجمعة المرفقة لهذا التقرير، صادقة وصحيحة وتعكس صورة مطابقة من كافة النواحي الجوهرية، للوضعية المالية لمجمع البنك التونسي السعودي كما هي في 31 ديسمبر 2019 ولنتيجة عملياته للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقا للمبادئ المحاسبية المعتمدة بالبلاد التونسية.

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية المجمعة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن مجمع البنك التونسي السعودي وفقا لقواعد السلوك الأخلاقي المطبقة على مراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكوين أساساً لرأينا.

مسائل التدقيق الرئيسية

إن المسائِل الرئيسية للتدْقيق هي القضايا التي تم تناولها، والتِّي، تعتبر، حسب رأينا المهني، الأهمَّ في مراجعة البيانات المالية للفترةِ المشمولةِ بالتقرير. وقدْ تناولنا هذه الأُمور في سياقِ تدْقِيقنا للبيانات المالية ككل ولغرضِ تكوينِ رأينا بشأنِها، و ليس لغرض ابداء رأي منفصلا حول هذه الأمور.

مسائل التدقيق الرئيسية	إجراءات التدقيق المنفذة
القروض و التعهدات بالنظر إلى نشاط الشركة الأم، يواجه مجمع البنك التونسي السعودي مخاطر القرض التي تتمثل في المخاطر المتكبدة في حالة تقصير الطرف المقابل أو العديد من الأطراف المقابلة التي تعتبر كنفس المستفيد حسب التراتيب الجاري بها العمل. إن طرق التقييم والتغطية من هذه المخاطر منصوص عليها في منشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 الصادر بتاريخ 17 ديسمبر 1991، بصيغته المعدلة والمكملة بالنصوص والمعايير المحاسبية اللاحقة. وفقًا للإيضاحات حول القوائم المالية يتم تغطية مخاطر القرض المسندة إلى الحرفاء عن طريق وضع نوعين من المدخرات المنصوص عليها في هذا المنشور وتتمثل في : • المدخرات الخاصة : يتم تحديدها على أساس التصنيف الفردي للمستحقات التي تخضع إلى معايير كمية ونوعية، مع مراعاة الضمانات التي تعتبر قابلة للخصم وفقًا للوائح البنك المركزي التونسي. • المدخرات الخاصة الإضافية: تهدف إلى تغطية مخاطر عدم تحقيق ضمانات الرهن العقاري. • المدخرات الجماعية: تهدف إلى تغطية المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية (صنف 0) وتلك التي تستوجب متابعة خاصة (صنف 1). كما هو مفصل في الإيضاحات حول القوائم المالية، فإن إجمالي الديون المستحقة على الحرفاء بلغ في موفى 2019، 130 995 ألف دينار تونسي. تبلغ الفوائد المعلّقة والمدخرات المتعلقة بها في نفس التاريخ على التوالي 953 174 ألف دينار و 803 185 ألف دينار. ونضرا إلى تعقيد عملية تقييم التعهدات واحتساب المخصصات على تعهدات الحرفاء، التي تخضع إلى معايير كمية ونوعية والتي تتطلب مستوى هاما من التقديرات، فإننا نعتبر هذا البند عنصر مهم في التدقيق	كجزء من تقييمنا لعملية التقييم والتغطية على مستحقات العملاء في تاريخ اختتام السنة المحاسبية. عملنا يتكون من: • أخذ دراية بإجراءات تقييم مخاطر الطرف المقابل والضوابط ذات الصلة التي ينفذها البنك ؛ • إجراء إجراءات تحليلية حول تطور القروض المستحقة، المداخيل والفوائد المعلقة ؛ • تقدير مدى مطابقة المنهجية التي يتبعها البنك مع القواعد الصادرة عن البنك المركزي التونسي ؛ • تقييم موثوقية تصنيف القروض وتغطية المخاطر ونظام الفوائد المعلقة ؛ • تقدير الأسس الموضوعية لتقديرات التصنيف ؛ • التحقق من المعايير النوعية الناتجة عن العمليات المنفذة وسلوك العلاقة أثناء السنة المحاسبية ؛ • فحص الضمانات المستخدمة لحساب المخصصات وتقييم قيمتها، مع مراعاة القواعد والأساليب المعتمدة؛ • التحقق من العمليات الحسابية للمخصصات والفوائد المعلقة ؛ • التحقق من مدى ملائمة المعلومات المقدمة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

مسائل التدقيق الرئيسية	إجراءات التدقيق المنفذة
إيرادات القروض والعمولات بلغت إيرادات القروض والعمولات بعنوان سنة 2019، 343 79 ألف دينار و تمثل أكثر من 88 % من مجموع الإيرادات الاستغلال البنكي. يمثل إدراج الفوائد والعمولات أمرا رئيسيا للتدقيق بسبب أهمية هذا البند، وبالنظر لارتباط إيرادات البنك بنسب الفائدة سارية المفعول وبالعمولات المعتمدة وجداول استخلاص القروض. و نظرا لأهمية الإيرادات و تنوعها و خصوصية طرق التسجيل المحاسبي الخاص بها فإننا نعتبر الإرادات عنصر مهم في التدقيق.	لقد قمنا بتقييم نظام الرقابة الداخليّة للبنك والمتعلق بتسجيل إيرادات القروض والعمولات ضمن النتائج. كما شملت أعمال الرقابة التي قمنا بها أساسا: • تقييم لنظام تكنولوجيا المعلومات باعتبار الإدماج الآلي للإيرادات ضمن المحاسبة؛ • امتثال البنك لأحكام المعيار المحاسبي عدد 24 والمتعلق «بالتعهدات والإيرادات ذات الصلة في المؤسسات البنكية»؛ • تقييم السياسات والإجراءات والضوابط في الاعتراف بالإيرادات وتسجيلها؛ • موثوقية الطرق المعتمدة في تعليق الفوائد و العمولات؛ • تطبيق إجراءات تحليلية بشأن تطور الفوائد والعمولات وفقا لمؤشرات نشاط البنك، سياسات التسعير والقوانين المتعلقة بها؛ • التثبت من المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية.
محفظة الاستثمار يقوم المجمع في موفى كل سنة محاسبية بتقييم محفظة الاستثمار التي تبلغ قيمتها الصافية في موفى 2019، 591 101 ألف دينار و تخصيص مدّخرات بشأنها و تشتمل التوضيحات على طرق تقييم هاته المحفظة و الإيرادات المتصلة بها. و نظرا لأهمية عملية تقييم محفظة المساهمات و احتساب المخصصات و المدّخرات المتعلقة بها فإننا نعتبر هذا البند عنصر مهم في التدقيق	و ردا على ذلك تتمثل أهم العنايات التي نقوم بها للتدقيق في هذا البند في الأعمال التالية : • تقييم نظام الرقابة الداخليّة للبنك والمتعلق بتتبع و تقييم محفظة الاستثمار • التثبت من احترام المعيار المحاسبي عدد 25 و المتعلق بمحفظة السندات في المؤسسات البنكية • تقييم مدى ملاءمة المنهجية التي يعتمدها المجمع من حيث شمولية تسجيل المداخيل المتأتية من محفظة الاستثمار وتقييمها ومدى ارتباطها بالسنة المالية، ولا سيما من خلال ضبط أسس وطرق تحديدها وفقًا للمعلومات المتاحة. • تقييم مدى ملاءمة المنهجية التي يعتمدها البنك في طريقة تقييم المساهمات و تقسيم الأسهم التي على ملكه حسب قيمتها المتداولة على أساس أسعار البورصة بالنسبة للأسهم المسوّمة بالبورصة و حسب القيمة العادلة بالنسبة للأسهم الغير المسوّمة. • التثبت من صحة و أمانة المبالغ التي تم تضمينها في الإيضاحات حول القوائم المالية حسب المعلومات و الوثائق التي تحصلنا عليها

فقرة الملاحظات

دون التأثير على رأينا المذكور أعلاه، نود لفت انتباهكم إلى النقاط التالية:

◊ إن المخاطر المتأتية من الحريف « SOTACIB »، بلغت 700 11 ألف دينار بعنوان المساهمات. و يمر هذا الحريف بصعوبات وقد تم تقييم المساهمة على أساس الآفاق المستقبلية المضمنة للمخطط التشغيلي 2017-2022. وقام البنك بتخصيص مدخرات بقيمة 948 3 ألف دينار على المساهمة في الشركة باعتماد طريقة التدفقات النقدية المنتظرة المضمنة بالمخطط التشغيلي.

◊ على إثر خلاف جد بين البنك والمزود SAB حول البرمجية البنكية قام هذا الأخير بإيقاف العمل وقد أبدت وحدات البنك عديد التحفظات خاصة مع ملاءمة البرمجية للتشريع التونسي. وتجدر الإشارة ان مجموع المصاريف المتعلقة بالبرمجية البنكية والمسجلة بالمحاسبة تحت عنوان أصول ثابتة في طور الإنشاء بلغت في تاريخ تدخلنا 685 2 ألف دينار.

◊ قامت مصالح البنك في موفى 2018 بتخصيص مدخرات على شركة» اسمنت قرطاج «المصنفة ضمن المستحقات العادية (أي صنف 1) والمنتمية إلى مجموعة» الكرامة القابضة «والتي تمر بصعوبات مالية. وقد بلغت هذه المدخرات 416 3 ألف دينار، أي بنسبة 20 بالمئة من مجموع التعهدات تم تضمينها ضمن المدخرات الجماعية وقد اعتمد البنك هذا التمشي تبعا لاتفاق بين البنوك الممولة تحت اشراف البنك المركزي التونسي وذلك للجدوى الاقتصادية للشركة وسبل تمويلها في فترة إعادة تأهيلها.

◊ كما هو مبين في التوضيح عدد 16 الوقائع اللاحقة لتاريخ الختم، في ظل أزمة تفشي جائحة كوفيد 19 والظروف الاقتصادية الصعبة الناتجة عنها وفي إطار الإجراءات الوطنية المتخذة لمعاضدة المؤسسات الاقتصادية في تونس وكذلك الأفراد أصدر البنك المركزي التونسي مناشيرا متعلقة بتأجيل خلاص قروض المؤسسات والأشخاص الطبيعيين كما اتخذت الحكومة إجراءات أخري لتخفيف الوطأة على المؤسسات الاقتصادية في تونس خاصة منها الصغرى.

وتبعا لصدور هذه المناشير وأغلب الإجراءات بعد تاريخ إعداد وضبط القوائم المالية الفردية للبنك المختومة في 31 ديسمبر 2019 من طرف مجلس الإدارة المنعقد يوم 12 مارس 2020 ونظرا لعدم إمكانية تقييم تأثير الأزمة الاقتصادية الوطنية والاجراءات المتخذة وانعكاساتها على الوضعية المالية للبنك بتاريخه فإن القوائم المالية للبنك المختومة في 31 ديسمبر 2019 لم تأخذ بعين الاعتبار هذه الظروف اللاحقة لإعدادها.

◊ تم إعداد القوائم المالية المجمعة لمجمع البنك التونسي السعودي بالاعتماد على قوائم مالية فردية مدققة من طرف مراقب الحسابات باستثناء بعض الشركات (تنكماد، التونسية السعودية للوساطة، الشركة الصناعية للمنسوجات، القنوات) و لم يتم اعتبار بعض الشركات الفرعية ضمن مجال التجميع لأسباب مختلفة لا سيما عدم توفر القوائم المالية او لوجود الشركة في طور التصفية.

◊ لم تقم بعض الشركات التابعة لمجمع البنك التونسي السعودي بإرسال حزمات التجميع الخاصة بها. وبالتالي لم نتمكن من التأكد من صحة وشمولية عملية حذف كامل الأرصدة والمعاملات داخل التجمع وكذلك الأرباح والخسائر الكامنة والناتجة عنها بتاريخ 31 ديسمبر 2019.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي لسنة 2019

إن مجلس الإدارة هو المسؤول على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجمع.
إن رأينا حول القوائم المالية المجمعة لا يشمل ما تضمنه تقرير مجلس الإدارة، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد على ما ورد في هذا التقرير.
وفقا لأحكام المادة 266 من مجلة الشركات التجارية، فان مسؤولياتنا هي التحقق من صحة المعلومات الواردة في حسابات المجمع التي تضمنها تقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى المعطيات الواردة بالقوائم المالية. ويتمثل عملنا في قراءة تقرير مجلس الإدارة وتقييم ما إذا كان هناك تناقض جوهري بينه وبين القوائم المالية المجمعة أو ما اطلعنا عليه خلال مهمة التدقيق أو إذا كان تقرير مجلس الإدارة على خلاف ذلك به أخطاء جوهرية. وإذا استنتجنا استنادا إلى العمل الذي قمنا به أن هناك إخلالات هامة في تقرير المجلس فإننا مطالبون بالإبلاغ عنها.
وليس لنا ما نذكره في هذا الصدد.

مسؤوليات مجلس الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية المجمعة وعرضها بصورة عادلة وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما بالبلاد التونسية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية نقية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.
عند إعداد القوائم المالية المجمعة، يكون مجلس الإدارة المسؤول عن تقييم قدرة المجمع على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية المجمعة، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية مجمع البنك التونسي السعودي أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.
تقع على عاتق مسؤولي الحوكمة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية المجمعة لمجمع البنك التونسي السعودي.

مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية المجمعة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.
يعتبر التأكيد المعقول تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية المجمعة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

◊ تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المجمعة، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لِما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

◊ الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة.

◊ تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية و الإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.

◊ التوصل الى نتيجة حول ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة مجمع البنك التونسي السعودي على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية المجمعة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجمع في أعماله كمنشأة مستمرة.

◊ تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية المجمعة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية المجمعة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

◊ إننا نتواصل مع مسؤولي الحوكمة للمجمع فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة الخاصة بنظام الرّقابة الداخلي الذي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

◊ كما نقوم بتزويد مجلس الإدارة المجمع بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعها على جميع العالقات والأمور الأخرى التي قد تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي تم التواصل بها مع مسؤولي الحوكمة لمجمع للبنك التونسي السعودي، مجال ورزنامة أعمال التدقيق وأمور التدقيق الرئيسية، بما في ذلك أي وجه من أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي لاحظناها خلال أعمال التدقيق التي قمنا بها.

تونس، في 01 جويلية 2020

مراقبي الحسابات

زياد خديم الله
شركة أعمال التدقيق والإستشارة

نادرة السمار الجلاصي
مكتب نادرة السمار الجلاصي

مجمع البنك التونسي السعودي
القوائم المالية المجمعة
للسنة المحاسبية المختومة
في 31 ديسمبر 2019

الموازنة المجمعة المقفلة في 31 ديسمبر 2019

(الوحدة: ألف دينار تونسي)

البنود	2019/12/31	2018/12/31
الأصول		
أرصدة بالصندوق ولدى البنك المركزي	28 492	35 691
ودائع ومستحقات لدى المؤسسات البنكية	29 216	8 353
مستحقات على الحرفاء	634 374	602 965
المحفظة التجارية المجمعة	37 656	22 495
محفظة الاستثمار المجمعة	101 591	98 639
أسهم تمت معادلتها	44 374	44 597
الأصول الثابتة المجمعة	16 282	16 898
أصول أخرى	96 749	95 410
الضريبة المؤجلة	6 993	7 644
مجموع الأصول	**995 727**	**932 692**
الخصوم و حقوق المساهمين		
الإيداعات بالصندوق ولدى البنك المركزى	105 003	101 003
الإيداعات و مستحقات المؤسسات المصرفية و المالية	20 350	10 776
إيداعات الحرفاء	556 510	504 646
الإقتراضات الخارجية والموارد الخصوصية	9 933	7 097
خصوم أخرى	99 369	100 445
مجموع الخصوم	**791 165**	**723 967**
الأموال الذاتية و حصص الأقلية		
رأس المال	100 000	100 000
الإحتياطيات المجمعة	140 468	135 813
النتيجة المرحلة المجمعة	-42 071	-42 733
النتيجة الصافية المجمعة للسنة المالية	-2 217	3 896
مجموع حقوق المساهمين	**196 180**	**196 976**
حصة الأقلية	**8 382**	**11 749**
مجموع الخصوم و حقوق المساهمين	**995 727**	**932 692**

التعهدات خارج الموازنة المجمعة
في نهاية ديسمبر 2019

(الوحدة: ألف دينار تونسي)

البنود	2019/12/31	2018/12/31
الضمانات والكفالات المقدّمة	84 325	72 041
إعتمادات مستندية	5 397	4 194
الأصول المقدمة بضمان	104 000	100 000
مجموع خصوم محتملة	**193 722**	**176 235**
تعهدات تمويل مقدمة	99 297	95 046
تعهدات على المساهمات	188	188
مجموع تعهدات ممنوحة للحرفاء	**99 485**	**95 234**
اقتراضات متعهّد فيها وغير مسحوبة	-	-
ضمانات مقبولة	600 603	554 887
مجموع تعهدات مستلمة	**600 603**	**554 887**

قائمة النتائج المجمعة
من 01 جانفي الى 31 ديسمبر2019

(الوحدة: ألف دينار تونسي)

البنود	2019/12/31	2018/12/31
إيرادات الإستغلال البنكي		
فوائد مستلمة وإيرادات أخرى	64 727	56 239
عمولات	14 616	15 577
أرباح المحفظة التجارية والعمليات المالية	7 000	11 952
أرباح محفظة الإستثمار	3 234	1 876
مجموع إيرادات الإستغلال البنكي	89 577	85 644
أعباء الإستغلال البنكي		
فوائد مدفوعة وأعباء أخرى	-43 352	-37 002
مجموع أعباء الإستغلال البنكي	-43 352	-37 002
الناتج البنكي الصافي	46 225	48 642
مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات	-15 695	-14 151
مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار	166	-254
إيرادات الاستغلال الأخرى	289	2 820
أجور وتكاليف اجتماعية	-23 035	-24 089
تكاليف الاستغلال العامة	-10 232	-10 416
رصد الاستهلاكات والإطفاءات	-2 538	-2 770
نتيجة الاستغلال	-4 820	-218
أرباح وخسائر عادية أخرى	-2 007	-675
الضريبة على الشركات	-1 397	-2 527
الحصص في الشركات التي تمت معادلتها	6 183	8 434
حصة الأقلية	-176	-1 118
النتيجة الصافية	-2 217	3 896
مفعول التغيرات المحاسبية	-	-
النتيجة الصافية بعد مفعول التغيرات المحاسبية	-2 217	3 896

جدول التدفقات النقدية المجمعة
في نهاية ديسمبر2019

(الوحدة: ألف دينار تونسي)

البنود	2019/12/31	2018/12/31
أنشطة الاستغلال		
إيرادات الاستغلال البنكي المقبوض	87 035	84 800
أعباء الاستغلال البنكي المدفوعة	-62 750	-54 826
ايداعات المؤسسات المالية والبنكية	9 561	-31 197
قروض و تسبيقات/سداد قروض و تسبيقات ممنوحة للحرفاء	-33 778	-47 997
ودائع/ مسحوبات للحرفاء	44 501	24 899
سندات التوظيف	-14 889	46 932
مبالغ مسددة للأعوان ودائنون آخرون	-18 709	-20 706
تدفقات نقدية أخرى متأتية من أنشطة الإستغلال	-4 630	-3 772
الأداءات المدفوعة على الأرباح	-746	-1 452
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال	**5 595**	**-3 319**
أنشطة الاستثمار		
فوائد وحصص أرباح مقبوضة على محفظة الاستثمار	2 004	566
إقتناء/تفويت في محفظة الاستثمار	6 283	14 670
إقتناء/تفويت في أصول ثابتة	-1 923	-3 617
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار	**6 364**	**11 619**
أنشطة التمويل		
إرتفاع / إنخفاض الموارد الخصوصية	2 836	6 978
حصص أرباح مدفوعة	4 147	5 425
تأثيرات تغير محيط التجميع	-9 292	-23 839
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل	**-2 309**	**-11 436**
التغيير الصافي في السيولة أو ما يعادلها خلال الفترة المحاسبية	9 650	-3 136
السيولة أو ما يعادل السيولة في بداية الفترة المحاسبية	-56 961	-53 825
السيولة أو ما يعادل السيولة في نهاية الفترة المحاسبية	-47 311	-56 961

لوائح الجمعيّة العامّة العادية
المنعقدة بتونس في 01 جويلية 2020

اللّائحة الأولى:

يشهد المساهمون المجتمعون أن الجلسة العامة العادية تنعقد في موعد متأخّر عن التّاريخ المحدّد طبقا للتّراتيب والقوانين الجاري بها العمل، لاعتبارات استثنائية تتعلق بالظّروف الّتي يعيشها العالم إثر جائحة فيروس الكورونا، وعدم تمكّن الأعضاء ممثّلي المملكة العربيّة السّعوديّة من التّنقّل إلى تونس.
واستنادا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 17 لسنة 2020، المؤرّخ في 1 أفريل 2020 الّذي رخّص في تأجيل اجتماعات الجمعيّات العموميّة إلى ما بعد 30 أفريل 2020، وبحكم أن هذا التاريخ لا يضر بمصالح المساهمين فإنهم يبرؤون ذمة أعضاء مجلس الإدارة ويقرون بشرعية هذا الاجتماع وبما يترتب عنه من قرارات.

تمّت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللّائحة الثّانية

إنّ الجمعيّة العامّة العاديّة للمساهمين، بعد اطلاعها على تقرير مجلس الإدارة حول أنشطة "البنك التّونسي السعودي" خلال السّنة المالية 2019 وعلى القوائم المالية المختومة في 2019/12/31 وعلى تقارير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية للبنك، تصادق على الاتّفاقيات الواردة بالتّقرير الخاصّ لمراقبي الحسابات وعلى القوائم المالية للبنك المتعلّقة بالسّنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 كما وقع تقديمها من قبل مجلس الإدارة مع التوصية بإعداد قوائم مالية فردية طبقا للمعايير المحاسبية IFRS بدأ من العام القادم 2020.

تمّت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع.

اللّائحة الثّالثة

إنّ الجمعيّة العامّة العاديّة للمساهمين، بعد اطلاعها على القوائم المالية المجمّعة المختومة في 2019/12/31 وعلى تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمّعة لمجموعة البنك، تصادق على القوائم المالية المجمّعة لمجموعة البنك التّونسي السعودي المتعلّقة بالسّنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 كما وقع تقديمها من قبل مجلس الإدارة.

تمّت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللّائحة الرّابعة

تبرئ الجمعيّة العامّة العاديّة للمساهمين ذمّة أعضاء مجلس الإدارة إبراء تامّا وكاملا وبدون تحفّظ أو شرط في خصوص ممارسة مهامّهم في مجلس الإدارة وعن نتائج أعمالهم بالنّسبة للسّنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

تمّت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللّائحة الخامسة

تقرّر الجمعية العامّة العاديّة للمساهمين تخصيص النّتيجة الصافية للسّنة المالية 2019 والبالغة 2 839 724, 806 - دينار على النّحو التّالي:

النّتيجة المحاسبيّة الخام:	-2 617.058,090 دينار
الضّريبة على النّتيجة:	222 666,716 دينار
النّتيجة الصّافية:	**-2 839 724,806 دينار**
مجموع الخسائر المرحّلة بعد التخصيص	**- 44 910 908,806 دينار**

تمّت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللّائحة السّادسة

طبقا للمادة 29 من النّظام الأساسي للبنك التّونسي السعودي، تقرّر الجمعية العامة:

◊ تحديد بدل الحضور، بالنّسبة للسّنة المالية 2019، بمبلغ 6.600 دينار بعد الخصم من الضرائب بالنّسبة لكلّ عضو.

◊ منح مكافأة بمبلغ 2.000 دينار بعد الخصم من الضرائب لكلّ عضو ومقرّر عن كلّ اجتماع للّجنة التّدقيق واللّجنة التّنفيذية للقرض ولجنة المخاطر ولجنة التعيينات والتأجير.

اللّائحة السّابعة

طبقا لأحكام الفصل 25 من النّظام الأساسي للبنك التّونسي السّعودي تقرّر الجمعيّة العامّة العاديّة التّعيينات التّالية:

◊ السيّدة آمال بوغديري عضو ا بمجلس الإدارة اعتبارا من 3 أكتوبر 2019 خلفا للسيّد خليل شطورو وذلك لبقيّة عضويّة السّلف التي تنتهي عند انعقاد الجمعية العامّة العادية للمساهمين الّتي ستنظر في حسابات السّنة الماليّة 2019،

◊ السيّد عمر بوزوادة عضوا بمجلس الإدارة اعتبارا من 27 فيفري 2020 خلفا للسيّد توفيق عبّاس وذلك لبقيّة عضويّة السّلف التي تنتهي عند انعقاد الجمعية العامّة العادية للمساهمين الّتي ستنظر في حسابات السّنة الماليّة 2021،

◊ السيّد عمر بن محمد الهاشم عضوا بمجلس الإدارة اعتبارا من 27 فيفري 2020 خلفا للسيّد ريّان محمّد النّقادي وذلك لبقيّة عضويّة السّلف التي تنتهي عند انعقاد الجمعية العامّة العادية للمساهمين الّتي ستنظر في حسابات السّنة الماليّة 2021.

تمّت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللّائحة الثّامنة

طبقا لأحكام الفصل 19 من النّظام الأساسي للبنك التّونسي السّعودي، تصادق الجمعيّة العامّة العاديّة على تعيين:

◊ السيّدة آمال بوغديري عضوا بمجلس الإدارة لمدّة 3 سنوات قابلة للتّجديد تنتهي عند انعقاد الجمعيّة العامّة العادية للمساهمين الّتي ستنظر في حسابات السّنة الماليّة 2022.

تمّت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللّائحة التّاسعة

عملا بأحكام القانون عدد 19 المؤرّخ في 2 ماي 2006 تقرّر الجمعيّة العامّة العاديّة للمساهمين تجديد تعيين مكتب مراقب حسابات «أ.س.ب ACB» يمثّله السيّد زياد خديم الله بالنّسبة للحسابات الفردية للبنك للسّنوات 2020-2021-2022، كما تقرّر تجديد تعيينه مراقبا للحسابات المجمّعة للسّنوات المالية 2020-2021-2022.

اللّائحة العاشرة

تفوض الجمعيّة العامّة العاديّة للممثل القانوني للبنك أو من ينوبه، القيام بجميع إجراءات التسجيل والنشر.

تمّت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

العنوان : 32 نهج الهادي الكرّاي 1082 تونس
الهاتف : 000 243 70 (216+)
الفاكس : 233 753 71 (216+)

www.tsb.com.tn